قياس أثر التمويل الأصغر:

حصر للمصادر المعروفة

كتبه
ناثانيل جولدبرج

ديسمبر 2005

Grameen Foundation USA

سلسلة منشورات مؤسسة جرامين الولايات المتحدة الأمريكية

حول المؤلف

عمل ناثانيل غولدبرج كرئيس لموظفي حملة مؤتمر الإقراض الأصغر للفترة 1999-2003، وعمل في تقييم برامج التمويل الأصغر في الفلبين مع Innovations for Peverty Action وهي التي التحق بها مؤخراً كمدير للمشروع. ويحوز ناثانيل على درجة في مجال الاقتصاد من جامعة وسليان وعلى درجة ماجستير في الشئون العامة في التنمية الدولية من معهد وودرو ولسون للشئون العامة والدولية التابع لجامعة برنستون.

شكر وعرفان

يود المؤلف تقديم الشكر لسوزان تشيستون، واليكس كاونتس، ومانون سيفر، وآصف دولة، وكريس دنفورد، وباربارا هيرتز، ودين كارلان، وجنفيف ملفورد، وجوناثان موردوخ، وانطون سيمانوفتز، وستيف واديل، وبارب فيبر للملاحظات القيمة على المسودة الأولى. وقد ساعد الكثير من الناس في اقتراح والبحث عن دراسات لإدراجها في هذه الورقة. وهنا نعترف شاكرين بدعمهم. ويود نثانيل شكر موظفي بنك جرامين وعلى الأخص الدكتور يونس، وديبال تشاندرا بارونا، وجنات ي قوانين، وفاضلي رابي، ومكتبة الفقر التابعة لمؤسسة جرامين الائتمانية على كرمهم وعلى مساعدتهم في الحصول على الدراسات. وأخيرا نتقدم بالشكر الخاص لمؤسسة جرامين – الولايات المتحدة الأمريكية ونخص بذلك اليكس كاونتس لدعمهم لهذا المشروع، ولإتاحتهم الحرية الكاملة لي لكي أقوم بموضوعية باختيار وتفسير الدراسات التي شملتها هذه الورقة.

المقدمة

إن أزمة الفقر العالمية والمعاناة الإنسانية والإنحلال البيئي والتوتر المدني وكثير من الأمراض الإجتماعية الأخرى المرتبطة بها، تعجل من البحث عن توجهات مضادة للفقر قابلة للتوسيع. إن هذه الأوضاع الباعثة على الأسى هي مصدر الإهتمام المتزايد بالإقراض الأصغر وبشكل أكثر عمومية بالتمويل الأصغر.

وبالطبع فإن إجتماعات مثل قمة الإقراض الأصغر، والدعم الشامل دولياً من خلال السنة الدولية للإقراض الأصغر الذي أعلنته الأمم المتحدة، والمتكلمين الفصحاء أمثال الدكتور محمد يونس قد اثارت اهتماما شمل العالم كله بالإقراض الأصغر.

وحتى عند متابعتنا لجهود إنماء الإقراض الأصغر من خلال الإكثار من التوجهات المستندة للسوق، فإن علينا أن ندرك أن التوجه الربحي للإقراض الأصغر هو في حد ذاته سبيل الى هدف بدلا عن كونه هدفا في حد ذاته. حيث يبقى الهدف أو النتيجة المرجوة هي التخفيف من الفقر المدقع وإزالته من على وجه البسيطة. ولا يمكن لهذا أن يحدث بالسرعة الكافية أذا ما أردنا أن نأمل في توريث كوكب مستدام لأولادنا وأحفادنا.

وإذا ما كان التخفيف من الفقر هو الهدف النهائي للتمويل الأصغر، كما هو الحال بالنسبة لمؤسسة جرامين بالولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يتعين علينا تأمين أن معظم الناس الذين يتاح لهم التمويل الأصغر سيتمكنوا من تحسين رخائهم الإقتصادي الإجتماعي خلال إطار زمني معقول. أما بالنسبة لأولئك الذين قضوا وقتاً لابأس به يتحدثون مع مقترضي التمويل الأصغر حول تجاربهم فمن السهل عليهم إعتبار ذلك بديهيا. ونحن بالطبع نعلم أنه ليس كل مقترض يتغلب على الفقر وكذلك انه توجد بعض النجاحات القليلة التي تحدث بين ليلة و ضحاها. إلا أننا واثقون أن الأمور نازعة برسوخ في الإتجاه الصحيح. وهذا هو ما يحفز مهنيي الإقراض الأصغر ومتطوعيه ليعملوا بجد بالقدر الذي يقوموا به للوصول لذلك القدر من الإنتشار الذي رأيناه في دول مثل بنجلاديش (ومن الجنون ألا يكون ذلك إلا في بلدان قليلة أخرى).

وقد وجهت إلينا أسئلة صعبة خلال هذه السنة الدولية للإقراض الأصغر وإشتملت هذه على: هل هناك إثبات على أن التمويل الأصغر يؤثر فعلا في الفقر؟ و إن كان ذلك فما شكل هذا التأثير؟ هل يمكن للناس الأشد فقراً أن يستفيدوا أم أن ذلك محدود بأولئك اللصيقون بخط الفقر؟ هل تتحكم النساء في الموارد التي تستقبلها وهل لديهن السلطة؟ هل هناك تأثيرات على مستوى المجتمع ككل؟

وقد تمكن البعض من تأكيد أن البراهين قليلة للتمكن من الإجابة على هذه الأسئلة، بينما يقول آخرون أن البراهين ترسم صورة كئيبة. ولأنني عشت في قرى تم تغييرها بالتمويل الأصغر على طريقة جرامين، وبعد مراجعة معظم الدراسات المهمة حول التأثيرات، فقد كنت أعرف أن ذلك ليس نقدا صحيحا. وعليه فقد شرعت في مراجعة دراسات يرجع بعضها لفترة الثمانينيات، ولكن الكثير يعود إلى فترات قريبة لتفنيد هذه الإدعاءات عن طريق البريد الإليكتروني والإتصالات الهاتفية والمقابلات الإعلامية وماشابه ذلك. وبقيت على الأمل أن تقوم بعض المنظمات بنشر ورقة توجز كل الدراسات (مع استثناء الدراسات التي اشتملت على أخطاء منهجية كبيرة) وتستعرضها معا بطريقة دقيقة متجردة، لنتمكن من الدخول في مناقشات واعية حول

التأثيرات مستندين إلى بيانات ميدانية بدلا من الأيديولوجيات أو العواطف. وكانت هناك الفصول العرضية في مؤلفات أوسع كانت تحاول معالجة ثبوتية تأثير التمويل الأصغر والتي ربما تكون نافعة بشكل ما ولكنها لم تكن كافية مطلقا.

وعندما لم أر أي ورقة كهذه في الأفق، فقد طلبت من المتخرج الجديد ناثانيل جولدبرج في معهد وودرو ويلسون أن يقوم بالبحث وكتابة مثل هذه الورقة، كما طلبت من زوجين ممن كانا ضمن أكثر داعمينا انتظاما وثباتا وهم بوب ولور آيشفلد وهنري وهولي وندت ليؤمنوا التكاليف المتعلقة بذلك. ووافق كل من لهم صلة على المساهمة في المشروع. وقضى ناثانيل صيف عام 2005 وهو يقرأ عشرات الدراسات والخريف وهو يحرر ورقة بملخص لنتائج أفضل تلك الدراسات. وقد قام بإستشارة قطاع واسع من الخبراء وحصل على تعليقاتهم على المسودات الأولى. وكان ما قام به عملا ممتازاً. ويحدوني الأمل أن يكون هذا مصدرا لكافة المشتغلين بالتمويل الأصغر وليس مؤسسة جرامين بالولايات المتحدة الأمريكية وشبكتها فحسب. والكاتب يستحق تقديرنا لإجتهاده و إلتزامه وصرامته وأسلوب كتابته.

وسيفاجأ الكثيرون من الناس ببعض استنتاجاته. وعلى سبيل المثال فإن دراستين رئيستين ترجحان بقوة أن التمويل الأصغر يكون أكثر فاعلية في مساعدة الأكثر فقراً ممن هم أقل فقراً. وثانيا توفرت الإثباتات على أن الزبائن من الإناث يكن متصرفات، ولو أن البيانات حول تزايد تبني تنظيم الأسرة تبدو أقل وضوحا. وثالثا فإن التأثيرات الإجتماعية على مستوى يتجاوز أسر المستفيدين واضحة الدلالة تماماً- وهي أفق مغر إذا ماسمعنا بأن حوالي 92 مليون أسرة (مكونة من 450 مليونا من الناس) قد امكن الوصول اليهم، حسب تقرير حالة الحملة الذي قدم الى قمة الإقراض الأصغر عام 2005م. أما رابعاً فيتلخص في أنه حتى في الحالات التي تقوم النساء بالإقتراض ولكنهن لايستخدمن السلفة بأنفسهن فإن الفائدة العائدة عليهن وعلى اسرهن تكون أكبر منها في الحالات التي يقترض فيها الزوج مباشرة.

ولهذا فناثانيل كان محقاً عندما دعا إلى إجراء أبحاث أكثر وأفضل نوعية، ولو لم يكن إلا بيان التأثير الأفضل للمنتجات والخدمات المحسنة التي تقدمها الآن مؤسسات التمويل الأصغر لكفى دليلا على أهمية ذلك. وستمنح هذه الورقة الثقة حتى لأولئك الذين لم يقضوا أي وقت في تجمعات مستفيدة من التمويل الأصغر بان التمويل الأصغر يشكل استراتيجية فاعلة دائمة التحسن لمواجهة أزمة الفقر العالمية.

أليكس كاونتس، الرئيس
مؤسسة جرامين – الولايات المتحدة الأمريكية
واشنطن دي سي
ديسمبر 2005

قائمة المحتويات

حول المؤلف..... 2
شكر وعرفان..... 2
المقدمة..... 3
قائمة المحتويات..... 5
ملخص للإدارة العليا..... Error! Bookmark not defined.
دراسات مسح تأثيرات خدمات مؤسسات الإقراض الأصغر *(AIMS)*..... 8
التأثيرات الأوسع..... 8
التمكين..... 8
استخدام أدوات تنظيم الحمل..... 8
التغذية..... 9
محددات التأثير..... 9
التحكم في القرض..... 9
مستوى الفقر عند بدء المشاركة..... 9
الأزمات الأسرية..... 10
القسم الأول: مدخـــــــل..... 10
المتابعة مقابل التأثير..... 11
الأسلوب..... 14
القسم 2: هل يعمل التمويل الأصغر؟: قصص بنجلاديش وبيرو..... 15
دراسات مبكرة لبنك جرامين..... 15
قائمة (1): معدلات الفقر بين أعضاء بنك جرامين بالمقارنة بغير الأعضاء 1984-1985م..... 15
دراسات البنك الدولي بي آي دي إس..... 16
أنموذج كوليمان..... 18
القسم 3: دراسات إ آي إم إس:..... 19
قائمة 2 : زبائن أو دي إي إف بالمقارنة بمن ليسوا زبائن..... 20
قائمة 3: مشجع ولكنه غير مثبت: تأثير كافو جيجينيو..... 20
قائمة 4: فترات الصعوبة في العام الفائت..... 20
عمليات مسح التأثيرات المحورية التي تقوم بها إ آي إم إس..... 21
بنك سيوا الهند (إس إي دبليو إ)..... 21
القائمة 5: التأثير على مقترضي وموفري سيوا (إس إي دبليو إ)..... 22
ترست زامبوكو، زيمبابوي..... 22
قائمة 6: 1997 معدلات الفقر لعملاء زامبوكو مقابل غير العملاء (نسبة مئوية):..... 22
قائمة 7: متوسط دخل الأسرة الشهري (دولارات زيمبابوية بالقيمة الثابتة لعام 1997م)..... 23
ميبانكو، بيرو..... 23
دراسات إ إم آي إس أخرى..... 24
إ إس إتش آي – الفلبين..... 24
قائمة 8: حالة عملاء إ إس إتش آي من حيث الفقر..... 24
فينكا أوغندا، فوكاس وبرايد أوغندا..... 25
آي سي إم سي البوسنة والهرسك..... 25
قائمة 9: تغيرات الدخول بالنسبة لعملاء آي سي إم سي مقابل المجموعة المقارنة..... 25
القسم 4 : دراسات بتكليف من مؤسسات الإقراض الأصغر وممولوها..... 26
بي آر إ سي، بنجلاديش..... 26
وقد كانت 44 في المائة من أسر آي جي في جي دي تتولاها نساء، مما يجعل من غير الممكن أن تكون هذه الأسس مطلقة تماما. ومع ذلك فيبين لنا الشكل على اليسار (المنقول عن الملاحظة المحورية رقم 21، الصادرة عن سي جي إ بي) مدى نجاح بي آر إ سي في استهداف فئة الفقر المدقع..... 27

قائمة 10: نتائج برنامج بي آر إ سي للتعامل مع الفقراء المدقعين آي جي في جي دي 28
جمعية التقدم الإجتماعي (آسا) ، بنجلاديش 28
قائمة 11: التحكم في الأصول وعلاقته بمدة العضوية في جمعية التقدم الاجتماعي (آسا) 28
شير، الهند 29
قائمة 12: درجة الفقر لدى عملاء شير 29
قائمة 13: التغيرات في مستوى الفقر بين العملاء القدامى لـ شير: 29
النشطاء في سبيل الأبدال الإجتماعية (إ إس إ)، الهند 30
كشف، باكستان 30
قائمة 14: تحسن الدخول ودرجات الفقر لدى أسر كشف 30
كارد – الفلبين 31
موريس رازق، تيمور الشرقية 31
قائمة 15: التغير في مستوى الفقر بين عملاء موريس رازق 31
قائمة 16: تأثير موريس رازق 32
مشروع المبادرات المحلية، البوسنة والهرسك 32
ترست سينابي آبا، غانا 32
القسم 5: التأثيرات الأوسع للتمويل الأصغر 34
التمكين 34
قائمة 17: نتائج تحليل المربعات الصغرى لتأثير عضوية مؤسسات التمويل الأصغر على تمكين المرأة 35
استخدام وسائل تنظيم النسل 35
الأجور 36
التغذية 37
قائمة 18: تأثير 10في المائة من الزيادة في القروض 37
الإقراض مع التعليم 37
القسم 6: العوامل المقررة للتأثير 39
التأثير وعلاقته بالتحكم في القرض 39
التأثير حسب درجة الفقر عند الإلتحاق بالبرنامج 41
قائمة 19: تصاعد الدخل حسب درجة الفقر (عملاء مؤسسات التمويل الأصغر الهندية) 41
التأثير حسب الأزمات الأسرية 41
التأثير حسب أنموذج الإقراض 42
قائمة 20: تأثيرات التخفيف من الفقر حسب أنموذج مؤسسة التمويل الأصغر 42
قسم 7: خاتمة 43
البرهان أم التحسين: رأب الصدع 43
المراجع 45
EDA Rural Systems, "The Maturing of Indian Microfinance." New Delhi, 2004. 46
. Gibbons, David, ed., "Moris Rasik: An Interim Impact Assessment." Manuscript, 2005. 46
Todd, Helen, *Women at the Center*. Dhaka, Bangladesh: University Press Limited, 1996. 48
عن مؤسسة جرامين – الولايات المتحدة الأمريكية 49

ملخص تنفيذي

لقد تزايد انتشار عمليات تقييم تأثير التمويل الأصغر في السنوات الأخيرة، واتجهت البرامج لتوظيف الدراسات ليس لإثبات فاعلية التمويل الأصغر فحسب وإنما أيضا لتحسينه. وبالرغم من ذلك فإن نوعية و دقة عمليات تقييم تأثيرات التمويل الأصغر تتفاوت بشكل كبير. و تقوم هذه الورقة بمعاينة تقارير تقييم التمويل الأصغر الأكثر دلالة التي تم نشرها حتى منتصف عام 2005م، وتوجيه القارئ خلال عملية تفسير نتائج وتقييم اعتمادية كل من هذه الدراسات.

وقد كان **"فروض لتخفيف الفقر الريفي: بنك جرامين في بنجلاديش" (1988)** لمحبوب حسين من أول التقييمات التفصيلية لتأثيرات التمويل الأصغر. وقد وجد حسين أن متوسط دخل الأسرة من أعضاء جرامين كان اعلى بـ 43% من الأسر المبحوثة من غير الأعضاء في قرى مشابهة، بينما كانت الزيادة في الدخل من جرامين على أعلى مستوياتها لدى المفتقرين تماما للملكية يليهم أولئك الذين يملكون ملكيات هامشية.
وقد حذر حسين من أنه من المتوقع أن يكون هذا التأثير مبالغا فيه بالرغم من ذلك، نتيجة لأن أعضاء جرامين اتضح أنهم أصغر سنا وأفضل تعليما من غير الأعضاء، الذين من المتوقع أكثر أنهم كانوا معدمي الأرض. ويمتد هذا النوع من الفروق بين المستفيدين والأسر المبحوثة للمقارنة ليغلب على تقارير تقييم تأثير التمويل الأصغر، مما يحد من النتائج التي يتسنى لنا استنتاجها من كثير منها.

أما الكتاب الصادر عام 1988، **محاربة الفقر بالإقراض الأصغر** لاقتصادي البنك الدولي شاهيدور خاندكر والورقة المتصلة به حول **" تأثير برامج القروض للمجموعات على الأسر الفقيرة في بنجلاديش: هل يؤثر نوع المستفيدين؟"** لخاندكر ومارك بت، اقتصادي من جامعة براون، فقد كانا مؤثرين لأنهما كانا أول محاولة جادة لتوظيف الأساليب الإحصائية لعمل مسح دقيق حقاً لتأثير التمويل الأصغر بين ثلاثة برامج بنجلاديشية: بنك جرامين ، بي آر إ سي و آر دي 12. وكان محور نتائجهما أن كل تاكا (وحدة العملة البنجلاديشية) يتم اقراضها لإمرأة تضيف 0,18 تاكا إلى الأنفاق السنوي للأسرة، أي عائد قدره 18% يضاف للإنفاق نتيجة للاقتراض. إلا أن الاقتصادي بجامعة نيويورك جوناثان موردوخ رد بورقة عنوانها **" هل فعلاً يساعد التمويل الأصغر الفقراء؟ برهان جديد من البرامج الرائدة في بنجلاديش" (1988)**، معبرا عن مسببات قلق جادة تتعلق ببياناتهم وأنموذجهم الإحصائي.

واستفادة من توفر بيانات أكثر تمكن خاندكر من تحسين نموذجه ونشر عام 2005م تحديثا للدراسة بعنوان **" التمويل الأصغر والفقر: براهين تستند إلى بيانات ميدانية من بنجلاديش".** وقد بينت النتائج المحدثة أن كل 100 تاكا تم إقراضها للنساء قد زادت من الإنفاق السنوي للأسرة بأكثر من 20 تاكا. بينما انعدم العائد من القروض للرجال مطلقا. ووجد خاندكر أنه فيما بين عام 1992/1991 وعام 1999/1998 فقد تراجع الفقر المعتدل في كل القرى بمقدار 17 نقطة مئوية: 18 نقطة مئوية في مناطق البرنامج و13 نقطة مئوية في المناطق التي لا يشملها برنامج. وقد تراجعت مؤشرات الفقر لدى الأشخاص الذين استمرت عضويتهم منذ 1992/1991 بأكثر من 20 نقطة مئوية- أي بمعدل 3 نقاط مئوية سنويا. وقد قدر خاندكر بأن أكثر من نصف هذا التراجع يمكن إرجاعه مباشرة لتأثير التمويل الأصغر، ووجد التأثير أكبر بالنسبة للفقر المدقع منه بالنسبة الفقر المتوسط، حيث اتضح أن التمويل الأصغر يسهم في تخفيضهما بمقدار 2,2 نقطة مئوية، 1,6 نقطة مئوية على التوالي سنويا. كما أن خاندكر قام بحساب أن التمويل الأصغر يتسبب في 40% من إجمالي التراجع الحاصل في الفقر المتوسط في ريف بنجلاديش.

دراسات مسح تأثيرات خدمات مؤسسات الإقراض الأصغر (AIMS)

قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في عام 1995م بإطلاق مشروع مسح تأثيرات خدمات الإقراض الأصغر، الذي طور خمس أدوات (اثنتين كمية وثلاث نوعية) صممت لتزويد الممارسين بأسلوب منخفض التكلفة لقياس التأثير وتحسين الأداء المؤسسي. وتنصح الأدوات بمقارنة المستفيدين بمقدمي طلبات الاستفادة وتوظيف الفروق بين الفئتين لتقدير تأثيرات البرنامج. وكانت الفكرة التي تؤسس للطريقة تنطلق من كون الأسر المستفيدة والأسر المقارنة من مقدمي الطلبات قد قررت فعلاً الإلتحاق بالبرنامج وبهذا فليس هناك فارق بينها في "روح المبادرة الاستثمارية". كما يمكن أن يكون الدخل الأعلى لدى المستفيدين ببساطة نتيجة لتفوقهم في الفطنة الاقتصادية. إلا أن بعض الخبراء وأكثرهم شهرة دين كارلان في **"مسوح تأثير التمويل الأصغر: مخاطر توظيف بيانات الأعضاء الجدد كبيانات مقارنة" (2001م)** قد وضعوا علامات الاستفهام على مدى صلاحية هذا النوع من المقارنة. ويحذر كارلان من أن هذا التصميم يمكن أن يجني تقديرات منحرفة للتأثير لأن مؤسسات التمويل الأصغر يمكن أن تكون قد بدأت عملها أصلاً مع مجموعة مختلفة من الزبائن عن أولئك الذين تقدم لهم الخدمة حاليا (فيمكن مثلا أن مؤسسة التمويل الأصغر بدأت حذرة في التعامل مع تجمعات في وضع أفضل، قبل أن تتفرع لخدمة مناطق أكثر فقراً)، كما أن الزبائن الذين يلتحقوا مبكرين يمكن أن يكونوا مختلفين عن أولئك الذين يفضلون الترقب ومراقبة النتائج قبل أن يقرروا الإلتحاق.

وقد تجنبت مسوح التأثيرات الأساس لـ "SEWA" (الهند) ومنظمة زامبوكو (زيمبابوي) ومنظمة ميبانكو (البيرو) هذه المشكلة باستخدام بيانات طولية ومجموعات مقارنة من خارج مجموعات المستفيدين. وقد قارنت **"إدارة الموارد، الأنشطة والمخاطر في مناطق الهند الريفية: تأثيرات بنك "SEWA" " (2001)** لمارتا تشين ودونالد سنوجراس بين التأثير بالنسبة لمقترضين لغرض تشغيل أنفسهم بالذين قاموا بالتوفير لدى بنك "SEWA" بدون أن يقترضوا، مع مقارنة المجموعتين مع مجموعة غير الزبائن. فكان دخل المقترضين أعلى بأكثر من 25% من دخل الذين قاموا بالتوفير و 56% من دخل غير الزبائن. حيث تمتع الموفرين فقط بزيادة في دخل الأسرة بـ 24% أكثر من غير المشاركين. وتؤشر هذه النتائج إلى أن التمويل الأصغر (بين الاقتراض والتوفير) يمكن أن يكون فعالاً بشكل ملحوظ. ودراسة **"زبائن برنامج التمويل الأصغر وتأثيره: مسح لمؤسسة زامبوكو، زمبابوي" (2001م)**، لكارولين بارنز وجدت أنه بينما كان دخل الزبائن في عام 1997م أعلى بشكل ملحوظ من دخل مجموعات أخرى، فإن الفرق في عام 1999م لم يعد ذو دلالة إحصائية، ذلك بالرغم من أن الزبائن المستمرين كانوا لا يزالون الأعلى دخلاً. أما الدراسة **"تأثير الإقراض الأصغر: دراسة حالة من بيرو" (2001م)**، لإليزابيث دون و جي. جوردون أربوكل جونيور، فقد وجدت أن الأسر المشتركة في البرنامج *كسبت 266 $ لكل فرد وكل عام* **أكثر** من الأسر التي لم تشارك.

التأثيرات الأوسع

التمكين

أستخدم هاشمي وشولر ورايلي في **" برامج الإقراض الريفي وتمكين النساء في بنجلاديش" (1996م)** مقياس لمدة انتماء الزبائن لكل من برنامجي بنك جرامين وبي آر إ سي لبيان أن كل عام من الاشتراك في البرامج قد زاد من احتمال تمكين امرأة عضوة بمقدار 16%، وحتى النساء اللاتي لم يكن عضوات تحسنت فرصة تمكينهم ببساطة نتيجة لحظهن في الانتماء لإحدى قرى جرامين. ويمكن أن يدفعنا هذا لافتراض أن تأثيرا ايجابيا للتمويل الأصغر ينعكس على المقاييس في المجتمعات المحلية، إلا أنه يمكن القول أيضا أن جرامين ربما كانت قد اختارت مجتمعات محلية تكون المرأة فيها ممكنة نسبياً لتنفيذ البرامج.

استخدام أدوات تنظيم الحمل

وقد قررت **"التخفيف من الفقر والتمكين: الدراسة الثانية لمسح التأثيرات لبرنامج بي آر إ سي للتنمية الريفية" (1998م)**، لـ إ إم معزم حسين، أن العضوات الأطول مشاركة في برامج بي آر إ سي كن أكثر استخداما لأدوات تنظيم الحمل بقدر مؤثر. بينما وجدت دراسة ***محاربة الفقر بالإقراض الأصغر*** أن القروض المقدمة للنساء قد قللت من استخدام

أدوات تنظيم النسل لدى المشاركات. وبالرغم من ذلك فإن النتائج الموثقة في دراسة خاندكر المبكرة يمكن أن تكون غير جديرة بالثقة. أما الدراسة **"تأثير برنامج متعدد العناصر للإقراض الأصغر على تمكين النساء وسلوكهن الإخصابي في ريف بنجلاديش" (1998م)** التي قام بها ستيله وأمين ونافد فقد قدرت أنه حتى بعد التوثق الإحصائي من الاستخدام السابق لمنظمات الحمل، فقد كان احتمال استخدام المقترضات للمنظمات يزيد 1,8 مرة على احتمال استخدام المجموعات المقارنة لها. بينما لم تكن العضوية في مجموعة توفير مؤثرة في السلوك الإخصابي. وبالرغم من ذلك فإن تحليل الأرقام الفعلية للولادات لم تبين أن هناك علاقة إحصائية بين أي من الإقراض أو التوفير والخصوبة.

التغذية

قام كل من بربرا ماكنيللي وكريستوفر دونفورد المنتمين لمنظمة الحرية من الفقر، باستكمال تقييمين تفصيليين لبرامج إقراض وتعليم: **"تأثيرات الإقراض مع التعليم على الأمهات وتغذية أطفالهم الصغار: برنامج بنك برا السفلى للإقراض مع التعليم في غانا" (1998م)** و **"تأثيرات الإقراض مع التعليم على الأمهات وتغذية أطفالهم الصغار: برنامج كريسير للإقراض مع التعليم في بوليفيا" (1999م)**. حيث تمكن المقترضون في غانا من تحقيق زيادة في الدخل غير الزراعي بلغ 36 دولار شهريا بالمقارنة ب 17 دولار فقط للمجموعة المقارنة. كما أنه كان الغالب على المشتركات إرضاع أطفالهن رضاعة صدرية وأن يؤخرن تعريض أطفالهن لتغذية أخرى حتى وصولهم للعمر المثالي كما أنهن كن أقدر على معالجة الأطفال من الجفاف نتيجة فقدان السوائل بالدياريا المعالجة الصحيحة بإعطائهم سوائل الإرواء. وكانت هذه التأثيرات بدورها أساسا لزيادة واضحة في معدل طول الأطفال بالنسبة للعمر وكذلك معدل الوزن بالنسبة للعمر لنفس الأطفال. وكذلك فإن دراسة **" برامج الإقراض للفقراء والوضع الصحي للأطفال في ريف بنجلاديش" (2003م)** لبيت وخاندكر وشوظوري وميليميت تمكنت من التحقق من وجود تأثيرات جوهرية على صحة الأطفال (التي تم قياسها بمقارنة معدلات الطول وقطر الذراع) نتيجة لاقتراض النساء بدون أن تجد أي تأثير لاقتراض الرجال، الذي اتضح أن تأثيره لم يكن جوهريا بل حتى أنه كان له أحيانا تأثيرا سلبيا.

محددات التأثير

التحكم في القرض

في **" النساء في المحور"**، وجدت هيلين تود أن ربع المقترضات في العينة التي فحصتها كن يسلمن القروض بالكامل لأزواجهن. ووصفت تود أولئك النساء بالأقل قيمة في عينتها، بالرغم من أنهن مثلن 25% فقط من العينة، وكانت 41% من المقترضات اللاتي كن لا زلن فقيرات بعد 10 سنوات من المشاركة في البرامج ضمن هذه المجموعة. وبالرغم من ذلك فقد وجدت دراسات أخرى أنه حتى تلك النساء اللاتي يملكن التحكم الأقل في القروض أي يسلمنها كاملة لأزواجهن، لازلن في وضع أفضل مع التمويل الأصغر منهن بدونه. وتؤكد الدراسة "برامج الإقراض الريفي وتمكين النساء في بنجلاديش" هذا الاستنتاج، حينما تجد أن 36% من مقترضات جرامين وبي آر إ سي اللاتي لا يتحكمن في قروضهن يمكن اعتبار أنه تم تمكينهن بالمقارنة مع 9% فقط من النساء في قرى مقارنة مشابهة.

مستوى الفقر عند بدء المشاركة

وجدت **الدراسة الثانية لمسح مؤثرات بي آر إ سي** أن ممتلكات أعضاء بي آر إ سي سوى الأرض كانت أكبر بـ 380% من ممتلكات الأسر المقارنة، كما أن القيمة الصافية للممتلكات كانت أعلى بـ 50%. وكان عددا أقل بشكل جوهري من الأسر المشتركة في بي آر إ سي فقيرة (52,1% مقابل 68,6% من المجموعة المقارنة.) وبالرغم من ذلك فإن تحليلات المجموعات الجزئية أظهرت أن الزبائن الذين لا يملكون أرضاً (المجموعة الأشد فقرا) كانوا الأقل استفادة من البرنامج بينما الزبائن الذين يملكون 1-50 ديسمال من الأرض (الفقراء) كانوا الأكثر منفعة. ووجدت دراسة أخرى **"ملاحظة تنوع استفحال الفقر وتأثير التمويل الأصغر: مقارنة بين الأساليب باستخدام بيانات من بيرو" (2005)**، لكوبستيك وزملائه أن التأثير بالنسبة للنصف الأكثر ثراء من زبائن بروموك كان يزيد بمقدار 80% على التأثير بالنسبة للنصف الأفقر. وبالرغم من ذلك فإن دراسات أخرى تشمل **"التمويل الأصغر والفقر: براهين باستخدام بيانات ميدانية من بنجلاديش"** وجدت أن الزبائن الأفقر استفادوا أكثر من غيرهم من المشاركة في البرامج. وتؤيد **"نضوج التمويل**

الأصغر في الهند" التي أصدرها نظام إي دي إ الريفي هذا الاستنتاج، وترينا أنه بينما أوضح الزبائن غير الفقراء غالبا حدوث زيادة في دخل الأسرة، فلم يكونوا أفضل بكثير من غير الزبائن. وبالمقارنة مع غير الزبائن فقد كان الفقراء جدا الأكثر استفادة من المشاركة في البرامج.

الأزمات الأسرية

وجدت هيلين تود في " **النساء في المحور**" أنه من بين 17 من مقترضي بنك جرامين الذين ظلوا فقراء بعد عقد كامل، تعرضت عشر أسر لمرض عضال في الأسرة خلال ثلاث سنوات قبل الدراسة. وحسب رأي تود فإن الأسر التي تعرضت للأزمات كانت دائما تقريبا مرغمة على بيع أصول لتغطية نفقات العلاج ولدعم الأسرة ومواجهة انقطاع مصدر دخل الزوج أو الزوجة. وتوضح دراسات أخرى نتائج متفاوتة لتأثير الأزمات. وتبين دراسة أخرى لتود **"سبل للخروج من الفقر: تأثير شير المحدودة للتمويل الأصغر"** أنه بالرغم من تعرض 49% من زبائن شير لأزمات عائلية أو كوارث طبيعية خلال الأربع سنوات السابقة، فلم تكن الاحتمالات أكثر أو اقل من غيرهم للتعرض لزيادة أو تناقص فقرهم. وقد أرجعت تود قدرتهم الفائقة على التكيف مع الأزمات إلى تمتعهم بمعدلات توفير غير عادية. وعلى العكس تؤيد **"موريس رازق: مسح مؤقت للتأثيرات"** التي أشرف على تحريرها دافيد جيبونز النتائج المبكرة لتود في " **النساء في المحور**" (مستخدمة في هذه المرة عينة أكبر). أما بالنسبة للزبائن الذين تعرضوا لأزمات وكذلك لوفاة في الأسرة فقد بقي 60% منهم فقراء جداً، مقارنه مع 40% فقط ممن تعرضوا لمرض في الأسرة فحسب. وتبين هذه النتائج ضرورة الاستمرار في تطوير التوفير وكذلك منتجات تأمينية للفقراء.

القسم الأول: مدخـــــــل

بعد سنوات من الكفاح يمكن لأنصار قياس التأثيرات في صناعة التمويل الأصغر أن يفخروا بنصر مستحق تماما. حيث يعتبر معظم رواد هذا المجال أن الحاجة لقياس التأثيرات كمسألة بديهية- ليس للبرهنة على فاعلية التمويل الأصغر فحسب، وإنما لتحسينه أيضا- ويعود الفضل جزئيا لمشروع إ آي إم إس وأوراق من نمط "قياس التغيير" لسوزي تشيستون ولاري ريد. وبينما يستمر القطاع في التوسع في اتجاهات وأسواق جديدة، فإن الوقت يبدو مناسبا لعمل مسح لما نعرفه عن قدرة برامج التمويل الأصغر في المساهمة في تخفيف الفقر، وأين ولمن. وبالطبع فإن مناقشة كهذه يجب أن تبدأ بالسؤال الكبير: هل التمويل الأصغر ناجع كإستراتيجية للتقليل من الفقر؟ وبالنسبة للكثيرين تكون الإجابة على هذا السؤال هي اقتباس لبعض الأقوال القليلة المستقاة من تقييمات شهيرة تعد على أصابع اليد. ويبدو أن هذه الأقوال يتم تناقلها فيما يشبه أقوال التراث الشعبي بين الممارسين والمانحين الذين لا يتوفر لهم الوقت الكافي لقراءة الدراسات الأصلية. وتعطينا الدراسات الكاملة في العادة نظرات أكثر تفصيلية ومذاقا مما يمكن لأقوال الرواية الشفهية أن تقدمه لنا. وبين سطور هذه التفاصيل تختبئ ثروة من المعلومات المفيدة.

وتهدف هذه الورقة إلى تحسين مستوى معالجة الموضوع عن طريق تحليل تقييمات تأثير التمويل الأصغر الأكثر قيمة والتي تم نشرها حتى منتصف عام 2005م. وبينما لا تستطيع الورقة أن تقدم أكثر من مجرد لقطة للنتائج فإن اكتشافات مجموعة واسعة من التقييمات تم تجميعها وتلخيصها في مكان واحد. ولم نألو جهدا في ليتم عرض وتحليل استنتاجات الدراسات بأمانة تامة. وبالرغم من ذلك فإننا ندعو القراء أن يقرروا بأنفسهم ماهية التأثير الإجمالي لكل برنامج من خلال قراءة الدراسات الأصلية. وبتلك الروح، فإن هذه الورقة لا يجوز اعتبارها وثيقة بذاتها وإنما كدليل للقارئ وكملخص للقيادات الإدارية لمجموعة غنية من وثائق مسح التأثيرات. و لدعم القراء، فإن عناوين الوثائق الأصلية تم جمعها وعرضها في مكان مركزي واحد على موقع www.gfusa.org[1]

[1] كوبستيك وزملائه: "مسح تأثيرات القروض الأصغر: دراسة حالة من زامبيا" نشرة دراسات التنمية 37 رقم 4 لعام 2001م ص. 82

وتتفاوت نوعية ودقة تقييمات تأثيرات التمويل الأصغر بشكل كبير. ويصف كوبستيك وزملائه (2001) بشكل ذكي ثلاث مدارس مختلفة للتفكير تتواجد في صناعة التمويل الأصغر وذلك فينا يتعلق بمدى الشمولية الذي يلزم أن يكون عليه تقييم للأداء:

حيث تتقبل الأولى حالة أن يتم إجراء مجموعة محدودة من الدراسات الصارمة إلا أنها تعود فتتعلل بأن هذا هدف متخصص وغال التكلفة. بينما تثق الثانية أكثر في قدرة الممارسين للتعليل وإلى أن يكونوا مسترشدين بخليط من المتابعة الروتينية و والدراسات النوعية، أقرب إلى دراسات السوق منها إلى الدراسات الأكاديمية. أما النظرة الثالثة فتلتمس مستوى متوسطاً من المسوح: رخيصة بما بكفي ليمكن إجرائها بشكل واسع، إلا أنها من الدقة والصرامة بحيث تكون مرجعية.[2]

وستسحب هذه الورقة من المعسكرات الثلاثة: حيث ستقوم بمراجعة ما يكفي وأكثر من أكثر التقييمات صرامة لإشباع الشكوك وكذلك فإنها سوف تعزز الدروس المستقاة من هذه الدراسات بنتائج توصلت إليها الدراسات المتوسطة وحيثما كان ذلك مناسبا ستقوم بإشمال نتائج من الدراسات "ذات التوجه التطبيقي" مع تضمين نقاط إرشاد تمكن القارئ من الحكم على مدى اعتمادية كل دراسة تتم مناقشتها.

أما ماتبقى من هذا القسم فسيقدم مدخلا موجزا إلى بعض الجوانب التحليلية المشتملة في تقييمات التمويل الأصغر. أما في القسم 2 في هذه الورقة فستبدأ مراجعتنا للمراجع و محاولة إجابة السؤال: "هل يعمل التمويل الأصغر؟" وسيراجع القسم 3 المساهمات الهامة لتقييمات إ آي إم إس بينما سينظر القسم 4 في تقييمات أجريت بتكليف من مؤسسات التمويل الأصغر ومموليها. أما القسم 5 فسيختص "بالتأثيرات الأوسع" مثل التمكين، ويقوم القسم 6 ما نعرفه عن أي العوامل يقود إلى تأثير أكبر ويختم القسم 7 بمناقشة حول الفروق بين التوجهات لتقييم التأثيرات وكيف يمكن أن تعتبر فيما بينها تكاملية.

المتابعة مقابل التأثير

يمنح بنك جرامين فروعه حتى خمسة نجوم تقديرا لأدائها. وتتعلق ثلاثة نجوم بالأداء المالي- الربحية، تشجيع التوفير، ونوعية المحافظ المالية. بينما يتم منح نجمين مقابل مقاييس التأثير الإجتماعي- إذا ما كان كل الأطفال في عمر المدرسة من عائلات مقترضي جرامين في المدرسة فعلا، وهل تغلبت عائلات المقترضين على الفقر. ولتسهيل قياس مؤشر الأداء النهائي، قام بنك جرامين بتطوير عشرة مؤشرات سهلة المتابعة، بحيث يمكن الاعتبار بقوة أن الأسرة تغلبت على الفقر. وهذه المؤشرات هي كما يلي:

1. تعيش الأسرة في منزل تزيد قيمته عن 25000 تاكا (حوالي 380 دولارا أمريكيا حسب أسعار الصرف السائدة حاليا) أو منزل سقفه من الزنك، ويمكن لكل فرد من الأسرة النوم على سرير عوضا عن الأرض.
2. أعضاء الأسرة يشربون ماء نقيا من آبار اسطوانية خالية من السموم، ماء مغليا أو ماء تمت تنقيته.
3. كل أطفال الأسرة فوق سن السادسة يذهبون إلى المدرسة أو قد أتموا دراستهم الابتدائية.
4. دفعة الأجر الأسبوعي للمقترض هي 200 تاكا أو أكثر.
5. الأسرة تستخدم مرحاضا صحيا.
6. يحوز أفراد الأسرة ملابس مناسبة للإستخدام اليومي، ملابس دافئة للشتاء وشبكات مانعة للبعوض لحمايتهم من البعوض.
7. تتوفر الأسرة على مصادر للدخل الإضافي مثل حديقة للخضروات، أشجار مثمرة...إلخ، لكي تتمكن من اللجوء لهذه المصادر حين تعوز مالاً إضافياً.
8. تحتفظ المقترضة بمتوسط احتياطي سنوي يبلغ 5000 تاكا (حوالي 75 دولار) في حساب التوفير الخاص بها.
9. لا يجوع أي من أفراد الأسرة خلال أي من أوقات السنة.
10. تستطيع الأسرة العناية بصحتها. وحين يمرض أي من أفرادها يمكن للأسرة اتخاذ الإجراءات المناسبة والضرورية للحصول على العناية الطبية المناسبة.

[2] كوبستيك وزملائه: "مسح تأثيرات القروض الأصغر: دراسة حالة من زامبيا" نشرة دراسات التنمية 37 رقم 4 لعام 2001م ص. 82

قام بنك جرامين بمتابعة تقدم زبائنه في تحقيق كل المؤشرات العشرة منذ عام 1997م، ويقرر البنك أن 55% من زبائنه الدائمين (يقوم جرامين سنويا باستفتاء الزبائن الذين يتعاملون مع البرنامج لمدة تزيد على خمس سنوات) قد تجاوزوا خط الفقر بحلول عام 2004م.

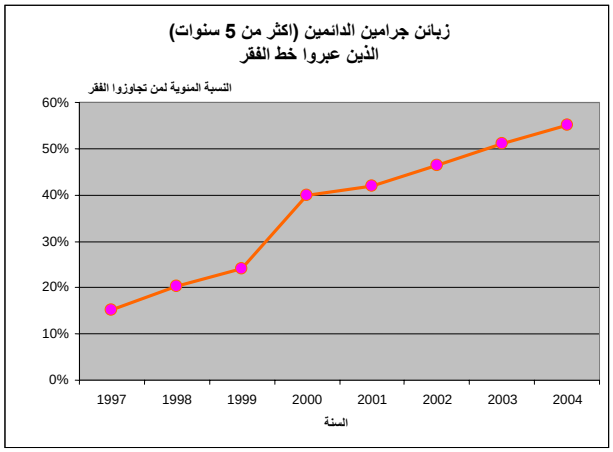

و يعتبر هذا إنجازاً مثيرا للإعجاب، كما أنه يمثل بالضبط ذلك النوع من المعلومات التي قد يتمنى المرء أن تتابعها أي من مؤسسات التمويل الأصغر. وبالرغم من أنه قد يبدو اعتباطيا القول بأن تحقيق المؤشرات العشرة كلها يمثل حركة الخروج من الفقر، فإن خطوط الفقر ذاتها كلها إلى حد ما اعتباطية، والغرض منها هو الحصول على مقاييس كمية للحكم على ما إذا كانت الأسر تحقق حاجاتها الأساسية أم لا- مثل تلك الممثلة في المؤشرات العشرة. و تعتبر معرفة أن 55% من زبائن جرامين الثابتين لا يعانون الجوع أبداً، ويحصلون على مياه الشرب المأمونة ويذهب أطفالهم للمدارس مهمة لجرامين. حيث لو كانت الأرقام أصغر فربما يلجئون إلى إعادة النظر في عملياتهم ليروا كيف يمكن أن يحصلوا على تأثير أكبر. ويعتبر هذا النوع من المتابعة مهم من وجهة نظر الإدارة، وقد كان برنامج الإمب- أكت في معهد دراسات التنمية في جامعة ساسكس في المملكة المتحدة مؤثرا في تشجيع مؤسسات التمويل الأصغر لتبني أساليب مشابهة. وبقول ذلك يمكن الاستنتاج بأن المؤشرات العشرة لا تجيب بحد ذاتها على السؤال: هل يعمل التمويل الأصغر؟ حيث تحتاج لذلك إلى السؤال العكسي- ماذا كان سيحل بالزبائن لو لم يتواجد جرامين أصلاً. ولبيان السبب علينا فقط أن نستحضر أن اقتصاد بنجلاديش كان ينمو بمعدل صحي قدره 5% خلال بضع السنوات الفائتة، وهو ما يزيد زيادة ذات شأن على معدل النمو السكاني.[3]
ويحق للمرء أن يعجب بقدر مقبول إذا ما كان علينا أن نوجه الشكر للبرنامج أم للتطور الاقتصادي على نجاحات أعضـــــاء جرامين. ومن الوجهة الأخرى يمكن ألا يستفيد فقراء الريف بنفس القدر من النمو الاقتصادي. حيث يمكن تركيب أمثلة كثيرة قابلة للمقارنة، وتكون النقطة الأساسية متمثلة في أن مقارنة ما قبل وما بعد يمكن أن تفيد، إلا أنها لا تحصد ما يكفي من المعلومات لتتمكن من التحديد المؤكد لتأثير البرنامج.

وتحاول معظم الدراسات التي اشتملتها هذه الورقة أن تعزل تأثيرات البرامج من خلال مقارنة النتائج التي يحققها الزبائن مع نتائج مجموعة مقارنة من غير الزبائن. ففي المثال أعلاه يمكننا في حالة أن زبائن جرامين يرفعون دخولهم أسرع من غير الزبائن أن نشعر بنوع من الثقة أن جرامين له تأثير ما.[4] وتتمثل الفكرة في العثور على مجموعة مقارنة مكونة من أشخاص يشبهون تماما أعضاء البرنامج، ماعدا فيما يخص مفعول البرنامج- ولكن هذا صعب إلى حد مزعج. حيث تحاول كل من الدراسات التي تحويها الورقة أن تعمل ذلك بشكل ما: مثلا باختيار اناس ليسوا أعضاء من المجموعة التي أجازها البرنامج ولكنهم لم يشتركوا فيه، أو غير الزبائن الذين ربما كانوا سيشتركون ولكنهم من قرية مشابهة ليس فيها تمويل أصغر.

[3] المصدر: سي آي إ – كتاب حقائق العالم: http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/bg.html
[4] لا تسعى هذه الورقة بأي حال إلى افتراض أن على كل مؤسسة للتمويل الأصغر أن تقوم بعمليات مكلفة ومضيعة للوقت لمسح التأثيرات عوضا عن المتابعة بل إن الفكرة وراء هذه الورقة. باعتبار الثراء المتوفر من مسوحات التأثير القائمة هو أنه من المجزي فحصها للحصول على إحساس بمدى فاعلية أداء التمويل الأصغر في جميع أنحاء العالم.

وتقوم الدراسات الأكثر دقة بمقارنة متوسط أداء الزبائن بمتوسط أداء المجموعة المقارنة بالنسبة للكثير من المتغيرات المستقلة (تلك التي لا تتأثر بالبرنامج كمثل العمر والنوع ومستوى التعليم) أو الصفات الأساس (عندما ألتحق الزبائن بالبرنامج كمثل الدخل والوظيفة وعدد الأطفال.) للتمكن من التأكد من أن كلا المجموعتين كانتا متشابهتين فعلا إلى حد كبير. ومن المثالي أن تقوم الورقة باستخدام الاختبارات الإحصائية للمتوسطات لبيان إذا ما كان التفاوت الحتمي بقدر صغير بين المجموعات عائدا للصدفة أم أنها تختلف بشكل ربما كان ذو معنى. ويتبقى حتما ما يسمه الاقتصاديون بتلك الصفات "غير القابلة للملاحظة"، وهي الصفات التي تبقى صعبة القياس جداً أو غير قابلة للقياس. لماذا وما السبب الدقيق لعدم التحاق زبون ممكن بعينه بالبرنامج؟ هل أحجمت نتيجة لخوفها من عدم إمكانها التسديد (إجابة مألوفة من غير المقترضين عندما يسألوا لماذا اختاروا ألا يقترضوا)؟ لماذا بالدقة لا يوجد مؤسسة للتمويل الأصغر في تلك القرية بالذات- هل لأنها بعيدة جدا عن الطريق الرئيسي؟ هل القرويون أثرياء أو فقراء جدا؟ وإذا ما افترضنا، ونحن نود ذلك، أن مؤسسات التمويل الأصغر التي ترغب في الوصول للفئة الأفقر يمكنها عمل ذلك، فإن مقارنة مستوى دخل المشتركين بمستوى دخل غير المشتركين ستؤدي إلى التقليل من قدر تأثيرات البرنامج.[5] حيث تكون في هذه الحالة مجموعة المقارنة أفضل حالا كبداية، وإذا لم يتمكن البرنامج من إقفال الفجوة وقت إجراء الدراسة، فإنه سيبدو كأنه ضار بالزبائن، بينما ليس هذا واقعاً. وبالطبع فإن اعتبار أن البرامج تستهدف أفقر الفئات ليس دائما فرضية معقولة، مما يعني في حالات كثيرة أن التأثيرات يمكن أن تتم المبالغة في تقديرها.

وتعرف مشكلة عدم تماثل مجموعات المقارنة بالتحامل في الاختيار، وعي عنصر محدد معيق في أكثر أبحاث العلوم الاجتماعية وجميع دراسات تأثير التمويل الأصغر التي أجريت حتى التاريخ. والحل العملي ولكنه ليس كاملا لإشكالية التحامل في الاختيار هو مقارنة الزبائن الحاليين مع الزبائن الراغبين في الإلتحاق – حيث أن المجموعتين قد قررتا الإلتحاق بالبرنامج فلا نخشى أن "قدرات على المبادرة" لا يمكننا تقييمها قد وجهت تقديرات التأثير. وللأسف فإن ذلك يعيدنا إلى السؤال: لماذا بالدقة لم تقم هذه المجموعة من الزبائن بالاشتراك في البرنامج منذ عدة سنوات؟ هل لأنهم كانوا خائفين؟ (ممل يجعلهم مختلفين بشكل ما عن أولئك الذين لم يخافوا) أم أن ذلك كان بسبب أن مؤسسة التمويل الأصغر كانت حتى اللحظة تتجنب قريتهم؟، ‘ما لأنها كانت أفقر أو أغنى من اللازم؟ وقد قام كارلان (2001م) بفحص هذه المسألة تفصيليا وسنرى لاحقا أن مقارنات الأساليب يمكن أن تبين لنا أن الزبائن الذين يودون الإلتحاق يمكن أن يختلفوا عن الزبائن القائمين بطرق ذات معنى.

أما السبيل ألأوحد لتأمين غياب التحامل في الاختيار فيكون من خلال التصميم التجريبي: التحديد العشوائي لمجاميع المعالجة والمقارنة. ويتزايد الاعتياد على التقييم العشوائي لمشاريع التنمية، بينما توضح مجموعات مثل معمل أنشطة الفقر في معهد ماساشوشتس للتقنية أنه بقليل من الإبداع يمكن إجراء المحاولات العشوائية بشكل أخلاقي وبكلفة معقولة. ولكن لم يتم حتى الآن نشر نتائج تقييم عشوائي للتمويل الأصغر[6]، مما يرغمنا على الاعتماد على "التصميم الشبه تجريبي"[7] الموصوف أعلاه. ولا تعني هذه المناقشة أن يحط من قدر هذه الدراسات، ولكنها عوضا عن ذلك تهدف لإعطاء القارئ الذي يمكن أن يكون مستجدا على الموضوع الأدوات الأساسية الضرورية لتقييم مزايا ومحددات كل دراسة حيث نقدمها بطريقة أمينة. ولمناقشة أكثر عمقا للتأثيرات أنظر "قياس التأثيرات" في آرمندواريس دي آغيون وموردوخ (2005م).

وكنقطة أخيرة تستحق الاعتبار خلال كل الورقة هي أسلوب الدراسات في معالجة المنسحبين. حيث توجد معدلات عالية لتخلي الزبائن في بعض مؤسسات التمويل الأصغر، مما قد يعطينا مؤشرا يدلنا على مدى فاعلية مثل هذه البرامج، إذا ماقمنا فقط بمقارنة الزبائن الباقين في البرنامج – ربما إلى حد كبير بسبب النجاح الكافي لأعمالهم الذي مكنهم من تسديد القروض وأخذ أخرى بدلا منها- بالنسبة إلى مجموعة مقارنة. وتعالج الدراسات هذا الأمر بأساليب عديدة. وبالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر التي تتمتع بمعدلات انسحاب منخفضة، تكتفي بعض الدراسات ببساطة بتقرير ذلك، منطلقة بذلك إلى أن العقبات ستكون أقل مايمكن. أما غيرها فتقارن أنموذج من المنسحبين مع زبائن ومجموعات مقارنة لتبين كيف تتفاوت نتائجها. وتلجأ أكثر الطرق صرامة لإدخال المنسحبين ضمن مجموعات المعالجة للزبائن الحاليين.

[5] يمكن إما التقليل أو التضخيم من شأن تغيرات الدخل حسبما إذا كان المشتركون أو غير المشتركين يحدث لهم نموا أسرع.
[6] تختبر دراسات التحرر من الفقر في قسم 5 معوقات اختيار العناوين على مستوى القرية عن طريق الاختيار العشوائي للقرى لتكون مجموعات للمعالجة أو المقارنة. وبالرغم من ذلك فإنها لازالت تعاني من عقبات الاختيار الذاتي من خلال قياس التأثير على زبائن اختاروا الاشتراك في البرنامج. وستقوم أعمال في طريقها للإنجاز لكارلان وموردوخ باختبار هذه التجربة وتقدير التأثير بعد أخذ عوائق الاختيار الذاتي في الاعتبار.
[7] التصميمات شبه التجريبية هي تقييمات يتم فيها مقارنة المشتركين لمجموعات شبيهة بشكل ملحوظ إلا أن اختيارها لا يكون عشوائيا.

الأسلوب

وظفت وثيقتان كنقطة بداية للعثور على دراسات يمكن أن تذكر في هذه الورقة "سي جي إ بي – ملحوظة التوجه رقم 24: هل التمويل الأصغر إستراتيجية ناجعة لتحقيق أهداف الألفية للتنمية؟" (بالتعاون مع مركز بوابة التمويل الأصغر لمسح التأثيرات) وجوناثان موردوخ وباربارا هالي " تحليل تأثيرات التويل الأصغر في التقليل من الفقر." وبالإضافة بذلك فقد قمت بالتواصل مع دستات من خبراء التأثيرات والممارسين (شاملة عددا من مؤسسات الشبكات الأكبر)، والذين أرشدوني لتقييمات أكثر. وفي الإجمال فقد قمت بمراجعة حوالي 100 تقييم للتأثيرات. إلا أن الورقة برغم ذلك تتعرض لنسبة عالية من برامج شبكة جرامين، خاصة في قسم 4. ولا أستطيع الجزم إذا ما كان ذلك يمثل اهتماما أكبر لدى مؤسسات جرامين للإقراض بقياس تأثيرها وإتاحة النتائج للناس، ولكني اعلم أن تفوق برامج جرامين هنا لم يكن مقصودا. وإذا تصادف أنني أغفلت أية تققيمات عالية النوعية (دراسات تعزل التأثير من خلال مجموعة مقارنة، كما نوقش اعلاه)، فإني أدعو الكتاب أو مؤسسات التمويل الأصغر لتقديمها عن طريق البريد الإليكتروني إلى مؤسسة جرامين الولايات المتحدة الأمريكية: impact@gfusa.org ليتم تضمينها في الموقع حيث سيتم عرض هذه الورقة، مع الدراسات التي تم التعرض لها هنا.

ولربما كانت هذه الدراسات مشتملة على عدة آلاف من الاكتشافات الفردية – وعي أكثر بكثير من أن تتم مناقشتها في هذا السياق. وإني قد اخترت تفضيل التأثيرات "الأولية" على تلك التي تستلزم صياغة افتراضات. فمثلا تتجه دراسات إ آي إم إس لقياس التناقص في مخاطرة الزبائن من خلال متابعة تنوع مصادر الدخل. ويمكن أن يكون امتلاك العديد من الأعمال شيئا جيدا، ولكن ربما لا يقود حتميا وآليا إلى تناقص الصدمات المالية[8]. و عند البحث عن النتائج تحت هذا العنوان، فإني شخصيا أفضل الإثباتات المباشرة للنقص في تنوع مصادر الدخل وتخفيض فترات الجوع.

وكانت النتائج السلبية نادرة بشكل كاف مما مكن من التعامل معها تقريبا بدون استثناء. إلا أن التأثيرات غير الهامة إحصائيا (إيجابية على الإجمال لكنها أحيانا سلبية) تسود. وبينما بذل مجهودا في إيضاح ما لا يفعله التمويل الأصغر بالإضافة إلى ما يفعله فسوف يستلزم الأمر مجلدات كثيرة إضافية لعمل قائمة بالأساليب الصغيرة التي لا تعد ولا تحصى التي لم يكن فيها التمويل الأصغر يبدو مغيرا لحياة الفقراء. وبعبارة أخرى، فإن برنامجا بذاته (في هذه الحالة بي آر إ سي) يمكن أن يوجد أن إنفاق الأسرة على الخضروات، أو البطاطس أو الحليب قد زاد بينما استهلاك الأرز والقمح والسمك واللحوم قد تناقص. وحيث وجد أن المشاركين في البرنامج يستهلكون كمية أكبر من كل من هذه الأصناف أكثر من غير المشاركين، فإن الإيجاز سيدعو إلى أن يتم هنا ببساطة تقرير أن البرنامج قد زاد من استهلاك الغذاء، وهذا دقيق تماما. ونكرر أن القراء مطالبون هنا بقراءة الدراسات الأصلية ليتمكنوا من مراجعة النتائج بتفصيل أكثر.

وكعقبة أخيرة: أنني أميل إلى أن أكون متشككا في استفتاءات تسأل العينة: "هل زاد دخلك في السنة الفائتة؟ " حيث قد يميل المشاركون للإجابة بالإيجاب دعما للبرنامج (أو لتجنب خضوع أعضاء آخرين للمجموعة للخوف من مواجهة صعوبات في التسديد)، أو أنهم يميلون للإجابة بلا نتيجة لخوفهم من أن يصبحوا غير ذوي أحقية في الاستفادة من البرامج أو يثيروا انتباه سلطات الضرائب.

ولهذا تبدو المسوح التي يقوم فيها المقررون بالعمل مع أفراد العينة لتقدير قيمة الدخل مفضلة[9]. أما الميزة الثانية لهذا الأسلوب فهي أننا تمكنا من معرفة كمية التغير في الدخول- وليس فقط إذا ما كانت تغيرت أم لا. وللأسف فإن تقدير الدخل يمكن أن يكون شديد الصعوبة، حتى أن دراسات " هل أرتفع دخلك" تعتبر من الدراسات المعتادة. وعليه وبينما أتفق على تفضيل التغيرات الحقيقية في الدخول، فإن كلاهما مشتمل في الورقة.

[8] تثبت دراسة تقييم شير التي تتم مناقشتها في قسم 4 علاقة إحصائية بين تنوع مصادر الدخل والتحرك إلى خارج مجال الفقر.
[9] وبالطبع يمكن للمرء أن يتخيل هذه الظواهر تؤتي أكلها أيضا في هذا النوع من المسوح لكنه يكون أصعب بكثير على أفراد العينة القيام بذلك وبذلك يكون ذلك أقل إحتمالا.

القسم 2: هل يعمل التمويل الأصغر؟: قصص بنجلاديش وبيرو

دراسات مبكرة لبنك جرامين

لقد كان بنك جرامين الذي أسس عام 1976م أو مؤسسات التمويل الأصغر التي حازت اهتماما دوليا. ولهذا ليس من المدهش أن جرامين كانت محور اهتمام الكثير من تقييمات مؤسسات التمويل الأصغر المبكرة. وقد تم نشر واحدة من أول مسوح التأثيرات التفصيلية لبنك جرامين **"الإقراض للتخفيف من الفقر الريفي: بنك جرامين في بنجلاديش"** لمحبوب حسين من قبل آي إف بي آر آي في عام 1988م. وقد قارن محبوب حسين أعضاء بنك جرامين بأولئك من غير المشتركين الذين يمكن لهم الاشتراك في قرى جرامين وكذلك المجموعة الهدف (وهم من كانوا سيمكن لهم الإلتحاق لو تواجد جرامين في قراهم) من غير المشتركين في القرى المقارنة[10].

وقد اتضح له أن معدل الدخل المتوسط للأسرة من الأعضاء يزيد 43% عن متوسط دخل الأسرة في المجموعة الهدف من غير المشتركين في القرى المقارنة، و 28% أعلى من متوسط دخل أسر غير الأعضاء في قرى جرامين الذين يمكنهم الإلتحاق بالبرنامج مع كون الزيادة في الدخل أعلى ما تكون بالنسبة إلى المعدمين يتبعهم المالكين لمساحات ثانوية من الأرض. وشملت المكتشفات الأخرى:

- أنفق أعضاء جرامين 8% على الطعام و 13% على الملابس أكثر من غير الأعضاء بالبرنامج في قرى جرامين، و 35% أكثر على الطعام و 32% أكثر على الملابس من الأسر الهدف في قرى مقارنة.
- أنفق الأعضاء ستة أضعاف أكثر مما أنفقته المجموعة المقارنة على الإستثمار في المساكن وثلث أكثر من المجموعة الهدف من غير الأعضاء في قرى جرامين.

قائمة (1): معدلات الفقر بين أعضاء بنك جرامين بالمقارنة بغير الأعضاء 1984-1985م[11]

	أعضاء جرامين	مستهدفين غير مشتركين		كل الأسر	
		قرى جرامين	قرى مقارنة	قرى جرامين	قرى مقارنة
فقر معقول (نسبة مئوية)	61.0	83.7	80.4	61.5	76.3
فقر شديد (نسبة مئوية)	48.0	76.0	74.4	47.1	54.6

تقترح لوحة (1) أن أعضاء بنك جرامين في بحث حسين أقل فقرا بشكل مؤثر من غير الأعضاء، وكذلك أن أنشطة بنك جرامين قد أثرت في مستويات الفقر في قرى بأكملها. وسيوافق زوار قرى جرامين أن استنتاجات حسين تتفق مع تقديراتهم وهي صحيحة. ولكن ما نحن بصدده هو الدقة وهناك أسباب هامة تبين أن النتائج من **" الإقراض للتخفيف من الفقر الريفي"** يمكن أنها كانت غير دقيقة نوعا ما، حيث قرر حسين أنه بالمقارنة بالمجموعة الهدف في قرى مشابهة اتضح أن أعضاء جرامين كانوا أصغر سنا وأفضل تعليما، بينما غير الأعضاء كانوا أكثر الأحيان ممن لا يملكون أرضا. ولموازنة ذلك

[10] ملحوظة على التعبيرات المستخدمة: تستخدم الكثير من الدراسات التعبيرات "المجموعة الحكم" و "مجموعة المقارنة" بالتبادل للتعبير عمن ليسوا بمشتركين. وقد احتجزت أنا تعبير "المجموعة الحكم" للإشارة إلى التصميم التجريبي الذي تم فيه تحديد الزبائن المحتملين عشوائيا إما باعتبارهم مجموعات معالجة أو مجموعات غير معالجة. وعليه سيتم التركيز في هذه الورقة على مجموعات المقارنة.

[11] أخذت من محبوب حسين **"الإقراض للتخفيف من الفقر الريفي: بنك جرامين في بنجلاديش" آي إف بي** آر آي، تقرير بحثي رقم 65 (واشنطن دي سي) صفحة 68.

حذر حسين من أن ما وجده من النتائج يمكن أن تكون مبالغا فيها. ومن وجهة أخرى فإن بنك جرامين قد أصبح اليوم منظمة مختلفة تماما عنها حين جمع حسين هذه البيانات، وربما كانت هناك أسباب لماذا نفس النتائج يمكن أن تكون أقل من الواقع. والجانب الأكثر أهمية يتلخص في أن 55% فقط ممن استفتاهم حسين عام 1985م كن من النساء. أما اليوم فإن 96% من أعضاء جرامين هن من النساء. وكما سنرى أدناه، فإن تأثير القروض الممنوحة للنساء من الواضح أنه أكبر من تأثير القروض الممنوحة للرجال. ولكنه من الصعب لتحديد مدى فاعلية جرامين في التقليل من الفقر بالأسلوب الذي يعمل بموجبه اليوم.

أما كتاب هيلين تود في كتابها لعام 1996م "النساء في المحور" فقد نحى منحى اثنيا مختلفا بالنسبة للصعوبات التي تجلبها معها التصميمات شبه التجريبية. فبدلا من أن تحاول القيام بدراسة كمية كبيرة الحجم اختارت هيلين أن تتحقق من الآثار الحقيقية على زبائن بنك جرامين من خلال الإقامة عاما كاملا في اثنتين من قرى جرامين. وقد عانت كثيرا لكي تختار قرى ممثلة للكل ولكن دراستها لم تحاول تقدير التأثير على المقترض المتوسط. حيث لم تلاحظ سوى نساء في سنتهن الثامنة إلى العاشرة من الاقتراض. وبالرغم من أنها تابعت فقط ما مجموعه 64 أسرة (40 أسرة مقترضة و24 أسرة مقارنة)، فإن نتائج تود كانت غالبا واضحة إلى الحد الذي سمح لها بأن تقدم نتائج ذات دلالة إحصائية[12] مستخدمة مثل هذه العينة الصغيرة.

وكان من ضمن اكتشافاتها:

- كان هناك 57.5% من الأسر المقترضة لم تعد أصلا فقيرة بالمقارنة بـ 18% فقط من المجموعة المقارنة.
- فقط 15% من أسر المقترضين يمكن تصنيفها على أنها فقيرة جدا بمقابل 54.4% من المجموعة المقارنة.
- كل الفتيات في أسر بنك جرامين حصلن على بعض التعليم، بالمقارنة بحوالي 60% فقط من المجموعة المفارنة.

دراسات البنك الدولي بي آي دي إس

بعد المحددات التي عانتها الدراسات المبكرة، صفقت صناعة التمويل الأصغر عام 1998م للمطبوعة **"محاربة الفقر بواسطة القروض الأصغر"** لإقتصادي البنك الدولي شاهيدور خاندكر والورقة ذات الصلة "تأثير برامج الإقراض الأصغر على الأسر الفقيرة في بنجلاديش: هل يؤثر نوع المشتركين؟" (1998م) لخاندكر ومارك بت، الاقتصادي من جامعة براون. وهذه الدراسة التي ربما كانت أكثر الدراسات المستشهد بها إطلاقا لتقييم برنامج تمويل أصغر استمدت تأثيرها لأنها كانت المحاولة الجادة الأولى لتقديم مسح دقيق فعلا لتأثيرات التمويل الأصغر بالتعامل مع محددات الاختيار و التموضع غير العشوائي للبرنامج. وكانت تستند على بيانات جمعت من قبل البنك الدولي ومعهد بنجلاديش لدراسات التنمية بي آر إ سي، أو آر دي 12 (برنامج من قبل مجلس التنمية الريفية في بنجلاديش وهو مؤسسة حكومية) بالإضافة إلى أسر مقارنة ليست أعضاء في البرنامج.

وكما نوقش أعلاه يمكن أن يصعب القياس الدقيق لتأثير الناتج عن برنامج إذا كنا نعلم من الذي اختار المشاركة في البرنامج في القرى التي كان يقدم فيها، ولكننا لا نعلم بالطرق الحاذقة التي يمكن أن تكون من خلالها القرية المقارنة أفضل أو أسوأ من قرية البرنامج. وبوضع أنموذج للطلب على الإقراض على أساس مجموعة من الخصائص (مثل ملكية الأرض والتعليم)، حاول بت وخاندكر أن يحسنوا من المجموعة المقارنة القياسية بمقارنة المقترضين مع الأشخاص في القرى خارج البرنامج، الذين كانوا غالبا من الوجهة الإحصائية سيشتركوا لو أعطوا الإختيار لذلك. وليتمكنوا من ذلك فقد قاموا بتطبيق أنموذج متر اقتصادي معقد دعوه بـ **"الاحتمال المنمط الخارجي الأعظم- احتمال المعلومات المحدودة الأعظم – التأثيرات الثابتة."** وبما أنهم لم تتوفر لديهم سوى بيانات عابرة للقطاعات (من سنة واحدة)، فقد وظفوا ما يعرف بالاستنباط الوظيفي للمتغيرات لزيادة درجة دقة تقديراتهم. وينجه الاقتصاديون للاتفاق على الصعوبة البالغة في العثور على متغيرة وظيفية عملية لبرامج التمويل الأصغر، ولكن بنك جرامين، وبي آر إ سي، آر دي 12 تشترك جميعا في سمة مكنت بت وخاندكر أن يفعلوا ذلك: إنها جميعا موجهة للأسر الفقيرة التي تمتلك أقل من نصف أيكر من الأرض. ومكنت حقيقة أن المشاركة تم تحديدها إلى حد ما خارجيا – من الوجهة النظرية، فإن أولئك فوق الحد الأقصى للملكية لا يسمح لهم بالالتحاق بأي من البرامج الثلاثة-مكن بت وخاندكر من أن يمسحوا نتائجهم إحصائيا ويصححوها من محددات الإختيار.
وقد شجعت نتائجهم صناعة التمويل الأصغر بتقديمها معرضا للتأثيرات الإيجابية على المقترضين وأسرهم. وكان الجزء المحوري لما أكتشفوه أن كل تاكا يقرض لمرأة يضيف 0.18 تاكا إلى الأنفاق السنوي للأسرة – أي أن الدخل من مبالغ القرض

[12] نتائج "ذات دلالة إحصائية" تعني ببساطة أننا يمكن أن نكون متأكدين إلى درجة محددة (غالبا 95%) من الثقة أن العلاقات الواضحة في البيانات ليست نحض صدفة فحسب.

بلغ 18% سنويا. وقد لوحظ أن الدخل على القروض للرجال بلغ حدودا أدنى بشكل ملحوظ، فقط 11%. وقد قررت الورقة وكذلك الكتاب تشكيلة من التأثيرات الواسعة تشمل:

- زيادة الأموال المقرضة لنساء جرامين يزيد من احتمال التحاق فتيات الأسرة بالتعليم بـ 1,86 نقطة مئوية.
- زيادة 10% في مقدار الأموال المقرضة للنساء زاد من محيط أذرع الفتيات بمقدار 6%
- زيادة 1% في الأموال المقدمة للنساء زاد من الطول بالنسبة للعمر للأولاد بمقدار 1,42% وللبنات بمقدار 1,16%.

ولسوء الحظ فبدلا من إنهاء الجدال حول فاعلية التمويل الأصغر فقد أدت ورقة خاندكر وبت إلى إذكاء ناره فحسب. حيث رد اقتصادي جامعة نيويورك جوناثان موردرخ بورقة "هل يساعد التمويل الأصغر الفقراء حقاً؟ براهين جديدة من البرامج الرائدة في بنجلاديش" (1998م)، مشيرا إلى أوجه قلق خطيرة تتعلق ببياناتهم وأنموذجهم. وقد أوضح موردوخ أنه بالرغم من أن البرامج الثلاثة نظريا أقصرت العضوية على أولئك الذين يمتلكون أقل من نصف أيكر من الأرض، فقد اتضح في الواقع أن 20-30% وجد أنهم متجاوزون لهذا الحد. وهكذا فتبعا لموردوخ فقد كان من غير الملائم مقارنة أولئك الذين يم\لكون أقل من أيكر من الأرض بأزلئك الذين يملكون أكثر من ذلك – خاصة وأنه تم الإلتزام تماما بهذا الحد بالنسبة للمجموعة المقارنة.

أما الانتقادات الأكثر أهمية فقد وجهها موردوخ للأنموذج الاقتصادي الذي وظفه بت وخاندكر. فقد جادل بأن طريقتهم في تصحيح محددات موضعة البرامج بم تؤد في الحقيقة سوى لمفاقمة المحددات. وقد قام موردوخ بعد ذلك بتحليل البيانات مستخدما طريقة أكثر بساطة حيث وجد إثباتا قليلا على التأثير. وبالرغم من ذلك فقد أدت نتائجه لتعزيز اكتشافات بت وخاندكر أن التمويل الأصغر قد أدى لتنعيم الاستهلاك (استهلاك قليل التغير على محور الزمن). وقد وجد بت وخاندكر ان الاستهلاك كان يزداد في مواسم انتظار المحصول العجفاء، حينما يتعرض الفقراء غالبا للجوع. وأكدت استنتاجات موردوخ هذه الفرضية مبينة أن إتاحة القروض تقلل من مرونة الاستهلاك خلال المواسم: تراجعت 47% بالنسبة للأسر المنتفعة بجرامين، 54% للأسر المنتفعة بـ بي آر إ سي، 51% للأسر المنتفعة بـ بي آر دي بي.

وعاد بت فتحدى ورقة موردوخ معللا بأن نقد موردوخ فيما يخص أخطاء الاستهداف في غير محلها لأن مؤسسات الإقراض الأصغر تنطلق من مساحات الأرض القابلة للزراعة ولهذا فإن الكثير من المقترضين يمكن أن يتوقع ملكيتهم لمساحات أكبر من نصف أيكر ملكية إجمالية. وقد أعاد تحليل الأرقام ليجد تأثيرات أكبر بشكل بسيط مما نتج في ورقتهم الأصلية. ومع ذلك فقد أعترف خاندكر نفسه في تحديث للدراسة "التمويل الأصغر والفقر: براهين باستخدام بيانات ميدانية من بنجلاديش" (2005م) أنه "بالنظر إلى حساسية الأداة المستخدمة، فإن هناك أسبابا مغرية لاستخدام أساليب بديلة لتوضيح إذا ما كان الإقراض الأصغر مهما." ولحسن الحظ فأن خاندكر تمكن من أن يوظف بيانات بي آي دي إس من بحث للبنك الدولي لعام 1999/1998م لتحسين أنموذجهم. ومسلحا بالبيانات الطولية (بيانات طولية من فترتين زمنيتين أو أكثر) تمكن خاندكر من توظيف أنموذجا تحليليا أكثر بساطة لمعايرة تأثير البرامج الثلاثة للإقراض الأصغر – تقدير أقل إثارة للجدل بكثير لأنه يستند إلى فرضيات أقل. وهكذا ربما كانت ورقة خاندكر 2005م تمثل أكثر تقييمات تأثير برامج التمويل الأصغر اعتمادا حتى التاريخ.

وقد حسب خاندكر (2005م) أن كل 100 تاكا إضافية من القروض للنساء قد زادت من إنفاق الأسرة الإجمالي سنويا بما يزيد على 20 تاكا: 11,3 تاكا في نفقات الطعام و 9,2 تاكا في الإنفاق على غير الطعام. وهذا تأثير اكبر مما تم قياسه في الورقة الأصلية. وفي الواقع فإن الدخل الجانبي (الدخل الإضافي الناتج عن قروض نفس العام) يكون أقل ولكن خاندكر كان هذه المرة يقيس التأثير المتراكم للقروض. كما أنه وجد أن العوائد كانت تتناقص مع الزمن، وهو مايمكن توقعه – حيث لا يدهشنا أن المقترض العادي سيحصل على أفضل النتائج من القروض الأولى كما أن التحسينات النسبية ستتسطح مع الوقت. فقد كان نصيب القروض الحالية (1999/1998م) فقط 4,2 تاكا من 20,5 تاكا من الزيادة في الاستهلاك مقابل كل 100 تاكا من التمويل، بينما أتت 16,3 تاكا من ريع القروض السابقة (1992/1991م). ومن المثير للاهتمام أن ماوجده بت وخاندكر في عام 1998م من أن تأثير القروض للنساء كان أعلى من تأثير القروض للرجال تعمد حيث لم يستطيعا أن يجدا أي تأثير لقروض الرجال على الإطلاق!

مستفيدا من البيانات الطولية تمكن خاندكر من مقارنة معدلات الفقر في 92/1991م و 1999/1998م ليجد أن الفقر المتوسط قد تراجع بـ 17 نقطة مئوية قي كل القرى: 18 نقطة مئوية في مناطق البرامج و13 نقطة مئوية في المناطق الأخرى. أما بين مشتركي البرامج الذين استمروا منذ عام 92/1991م فقد تناقصت معدلات الفقر بمقدار 20 نقطة مئوية- أي حوالي 3% في السنة. وقدر خاندكر بأن أكثر من نصف ذلك يمكن إرجاعه مباشرة لنتائج التمويل الأصغر، ووجد التأثير أكبر بالنسبة للفقر

المدقع منه بالنسبة للفقر المتوسط، حيث وجد أن التمويل الأصغر يخفض معدلاتهما بمقدار 2,2 نقطة مئوية و1,6 نقطة مئوية على التوالي. [13]
وإضافة لذلك فقد بين خاندكر أن التمويل الأصغر قد خفض الفقر عند **غير المشتركين** أيضا- الفقر المعتدل بمعدل 1,0 نقطة مئوية والفقر المدقع بحوالي 1,3 نقطة مئوية سنويا- من خلال مؤثرات التجاوب الناتجة من استفادة غير المشتركين من زيادة النشاط الاقتصادي. واستنادا لهذه البيانات، فقد استنتج أن التمويل الأصغر قد ساهم بنسبة 40% من إجمالي التخفيض الذي طرأ على الفقر المعتدل في ريف بنجلاديش.

أنموذج كوليمان

بينما يجد كل تقييم للتميل الأصغر جوانباً في حياة الناس تبدو وكأن التمويل الأصغر عاجز عن تحسينها، فمن الصعب أن نجد دراسة يكون فيها مجمل البرنامج ليس له تأثير واضح. وتمثل مثل هذا النوع دراسة **"تأثير الإقراض الجماعي في الشمال الشرقي التايلندي" (1999م)**، لاقتصادي الـ إ دي بي برت كوليمان والتي حللت منظمتين للتمويل الأصغر، مؤسسة أصدقاء الريف ومؤسسة الإدارة الزراعية المتكاملة. ووظف كوليمان تصميما ذكيا للتعامل مع محددات الاختيار. ولتحديد مَن مِن الناس في القرى المقارنة كان يمكن أن يختار الاشتراك في البرامج لو أنها كانت موجودة، فقد جعل القرويين الين أبدوا الأهتمام يوقعوا على طلبات مؤجلة عاما – وبهذا تمكن من مقارنة المقترضين بأشخاص لهم نفس "المبادرة الاستثمارية" ممن لم تعرض عليهم قروضا.

وبهذا الأنموذج، تمكن كوليمان من مقارنة نتائج كان يمكن أنه قام بحسابها- لو أنه "بسذاجة" قارن المشاركين بغير المشاركين – مع تقديراته التي تصحح محددات الاختيار، فوجد أن التقديرات الساذجة تظهر خطأ تأثيرا إيجابيا للقروض، خاصة بالنسبة للنساء. وكان ذلك بسبب أن أعضاء البنوك القرويين كانوا يميلون إلى أن يكونوا أكثر ثروة في المقام الأول. ولم يجد التقصيف الصحيح أي تأثير على الأصول المادية، والتوفير والمبيعات ونفقات المدارس. بينما كان التأثير على النفقات الصحيى للأسر سلبيا، بينما إزداد عدد النساء اللائي يقترضن من مرابي القرى (ربما للتمكن من تسديد ديون بنوك القرى). وكانت مقالة كوليمان التالية المقدمة للبنك الآسيوي للتنمية **"التمويل الأصغر في شمال شرقي تايلاند: من الذي يستفيد وبأي قدر؟" (2002م)** قد حللت الاشتراك والتأثير حسب نوع الزبائن لتجد أن:

المشتركين المختارين ذاتيا للبرامج كانوا أكثر ثروة بقدر واضح من غير المشتركين حتى قبل تدخل البرنامج، كما أن القرويين الأكثر ثراء ينحون حوالي مرتين من القرويين الفقراء للاشتراك في البرنامج. كما أن بعض القرويين الأكثر ثراء يحصلون على انصبة أعلى من حجم البرنامج من خلال تأثير مناصبهم لوجودهم كأعضاء في اللجنة المحلية لبنك القرية. ونرى التأثير الإيجابي غالبا في نطاق هذه المجموعة. أما التأثير على الأعضاء العاديين أصحاب الملفات فعم أقل بكثير من التأثير في الأشخاص الأغنياء وهو في الأعم غير ذا بال. [14]

وبالرغم من ذلك، فإن كوليمان نفسه قد وثق لماذا أن تايلاند أكثر خصوصية في وضعها من أن يمكن اعتبار نتائج هذه الدراسة تقدم براهينا على آثار التمويل الأصغر في بلدان أخر. ففي القرى التي بحثت، كانت 63% من الأسر أعضاء في بنك الزراعة والتعاونيات الزراعية (بي إ إ سي)، وهو بنك حكومي يقدم قروضا ميسرة إلى الأسر الريفية متيحا مبالغ قروض أكبر بكثير مما تقدمه بنوك القرى. وأستنتج كوليمان أنه طالما 30% فقط من أعضاء بنك الزراعة والتعاونيات هن من النساء فإن 19% فقط من الأسر (30% من 63%) المبحوثة كانت منها نساء أعضاء في بنك الزراعة والتعاونيات. ولازال هذا كثيرا، ولكن الأمر الأكثر أهمية يتمثل في تجاهل كون القروض من المنقولات في نطاق الأسرة. ولا تعتبر برامج التمويل الأصغر أن النساء يقترضن سواء كانت القروض متاحة لأزواجهن أم لا- فهي تعمل من خلال النساء لتقديم القروض للأسر التي يتعذر عليها الاقتراض. وبهذا المفهوم فإن ما مجموعه 63% من الأسر المبحوثة- أعضاء بنك الزراعة والتعاونيات من الذكور والإناث – كانت متاحة لهم قروضا أكثر بكثير مما تقدمه بنوك القرى. ولاحظ كوليمان أن معدل قروض الأسرة الميسرة بدون النظر لقروضها من بنوك القرى، كان 31,330 بات. (منها 9342 بات كانت مقترضة من قبل نساء) بينما كان سقف قروض

[13] ربما يتذكر القراء تقديرات خاندكر في "محاربة الفقر بالتمويل الأصغر بأن 5% من أسر جرامين غادروا الفقر كل عام. وكان التقدير الجديد اصغر إما لتحسينات في الأنموذج أو كما يبرر خاندكر نتيجة لتناقص العائد من قروض إضافية جديدة لمقترضين قدماء.
[14] برت كوليمان، " التمويل الأصغر في شمال شرق تايلاند: من الذي يستفيد وبأي قدر؟" صحيفة اقتصاديات التنمية 60 (مانيلا: البنك الآسيوي للتنمية 2002م) صفحة 3.

بنوك القرى 7500 بات. وقد كتب:"في مثل هذه البيئة لبس من الغريب أن قروضا تتراوح بين 1500 و 7500 بات يمكن أن تهمل تأثيراتها. [15]
وقد وظفت اقتصادية جامعة فوردهام جوين اليكساندر بيانات طولية في "تحليل تجريبي للتمويل الأصغر: من هم الزبائن؟" (2001م)، من دراسة إ آي إم إس، من ميبانكو بالبيرو (تناقش في القسم التالي) لإعادة تكوين أنموذج كوليمان. و مثل كوليمان فقد وجدت أن التقدير الساذج الذي يتجاهل تأثير ذاتية الاختيار قد بالغ في تقدير التأثير، ولكنها هنا وجدت تأثيرا كبيرا من القروض بلغ 89 دولارا شهريا من الربح الإضافي للمشروع، حتى بعد التصحيحات لتأثير محددات الإختيار. [16] ويكتب أليكساندر" إن هذه النتائج يجب أن تعتبر ملهمة للمانحين والممارسين، حيث يتوفر إثبات مؤثر من خلال مجموعة هذه البيانات أن القروض تدعم الفقراء." [17]

وبالرغم من ذلك فهناك العديد من الدروس المفيدة مستقاة من عمل كوليمان. فمع أن تايلاند قد لا تكون المكان الملائم لتوضيح تأثير التمويل الأصغر، فإنها بالتأكيد المكان الصحيح لبيان تأثير التمويل الأصغر في تايلاند. وطرق كوليمان موثوقة وواقعة أنه وجد تأثيرا صفريا من البرامج مقابل تأثير إيجابي في حالة التقديرات الساذجة يعطينا إثباتا قويا على أهمية التعامل مع محددات الاختيار.

القسم 3: دراسات إ آي إم إس:

لا يدع لنا القسم السابق سوى القليل من الشك أن التمويل الأصغر يمكن لأن يكون أداة فاعلة للتقليل من الفقر. ونبدأ في هذا القسم في استكشاف أين ومتى تقيم مؤسسات التمويل الأصغر الدليل على وجود التأثير في أرجاء العالم. وقد قامت وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية (يو إس إ آي دي) عام 1995م بالشروع في مسح تأثيرات مشروع خدمات الأعمال التجارية الأصغر (إ آي إم إس) الذي طور خمس أدوات (اثنتين كميتين وثلاث نوعية) مصممة لتقدم للممارسين سبيلا منخفض الكلفة لقياس التأثير وتحسين الأداء المؤسسي.

- الأداة 1: مسح التأثير
- الأداة 2: مسح انسحاب الزبائن
- الأداة 3: استخدام القروض، الأرباح والتوفير خلال الزمن
- الأداة 4: مدى رضا العملاء
- الأداة 5: مدى تمكين العملاء

والمفترض استخدام الأدوات كل على حدة أو معا في تشكيلات ويتم تشجيع الممارسين لتحوير الأدوات لتكون مناسبة لظروفهم واحتياجاتهم. وقد قامت إ آي إم إس بتجربة الأدوات في بلدان ونحت ظروف مختلفة. حيث تمت التجارب الأولى في هندوراس ومالي مع مؤسسات الإقراض الأصغر أو دي إي إف و كافو جيجينيو. وأوضح التقريران الناتجان **"مسح التأثيرات تحت توجيه الممارسين: تجربة في هندوراس" (1998م)**، لألين ايدجكومب وكارتر جرابر، وكذلك **"مسح التأثيرات تحت توجيه الممارسين: تجربة في مالي" (1998م)** لباربارا ماكنيللي و كارين ليبولد أن من الممكن للممارسين أن يستخدموا طريقة الـ إ آي إم إس لمسح أدائهم. ولكن الحجم الصغير للعينة في هذه التجارب الرائدة تقيد الاستنتاجات التي يمكن لنا أن نستقيها من النتائج بسبب غياب الدلالة الإحصائية، خاصة في مالي.

---

[15] وليس القول هنا أنه لن يكون أبداً هناك تأثير للقروض الصغيرة في تايلاند. فقد وجد كوباسكي وتاونسيند (2005م) مستخدمين تعريفا واسعا قليلا للتمويل الأصغر أن اليرامج التي تقدم قروضا لمشاريع النساء قد زادت من نمو الأصول ومن قابلية تغيير الوظائف. بينما كان "لمقرضي الأرز" و "بنوك الجاموس" تأثيرات سلبية.

[16] أظهرت التقديرات الساذجة أرباحا إضافية بلغت 122 دولارا شهريا.

[17] جوين اليكساندر "تحليل تجريبي للتمويل الأصغر: من هم الزبائن؟" ورقة قدمت عام 2001م

وقد قارنت دراسة أو دي إي إف بين زبائن حاليين في برنامج أو دي إي إف لبنوك القرى وبرنامج القروض الشخصية مع الزبائن المتقدمين بالطلبات ومن انسحبوا من البرامج. وقد وجد أن الزبائن لديهم أرباح تزيد 75% عن غير الزبائن، وكما ترينا القائمة 2، فإن عدد الزبائن الذين زادت مدخراتهم ودخولهم أكثر بكثير من عدد غير الزبائن الذين زادت مدخراتهم أو دخلهم خلال العام المنصرم.

قائمة 2 : زبائن أو دي إي إف بالمقارنة بمن ليسوا زبائن

	الزبائن	غير الزبائن
الربح الشهري (لمبيراس)[18]	7,214	4,125
زيادة المدخرات (نسبة مئوية)	47	23
زيادة الدخل (نسبة مئوية)	57	40

وقد قارنت الدراسة في مالي زبائن مضى على التحاقهم بالبرنامج عام إلى عامين بزبائن متقدمين للإلتحاق. وليست أي من النتائج التي تبينها قائمة 3 ذات دلالة إحصائيا. وإنه لأكثر من محتمل أن ذلك يعود إلى حجم العينة المبحوثة وحسب (فقط حوالي 30 عميلا في كل مجموعة)؛ وقد كانت نتائج أولئك الذين قضوا مع البرنامج عامين أو أكثر أفضل من جميع الوجوه، وكانت الفروق كبيرة. حيث كان الدخل بالنسبة لعملاء العامين أكثر بـ 45% من دخل المتقدمين للحصول على قروض، بينما أفاد ثلث آخر أن دخل الأسرة ارتفع.

قائمة 3: مشجع ولكنه غير مثبت: تأثير كافو جيجينيو

	العملاء لعام واحد	العملاء لعامين	العملاء الذين قدموا طلبات
المبيعات (دولار أمريكي)	46	50	31
الأرباح (دولار أمريكي)	10	16	11
النسبة المئوية لما أفادوا بالزيادة في دخل الأسرة	54	67	50
النسبة المئوية لما أفادوا بالزيادة في مدخرات الأسرة	54	50	36

كما أن نتائج أخرى عدا ذلك كانت ذات معنى. حيث كان الزبائن الحاليون تعرضوا أقل بكثير لاحتمال قضاء فترة من عدم تأمين الغذاء في العام الفائت، كما أن الفترات التي اضطروا فيها لأن يأكلوا أقل كانت اقصر بكثير. كما أن العملاء الحاليون قلت احتمالات أن يرغمهم نقص رأس المال العامل على إقفال أعمالهم بل أنهم ذكروا تشغيلهم لعمال إضافيين.

قائمة 4: فترات الصعوبة في العام الفائت

	عملاء لعام واحد	عملاء لعامين	عملاء تقدموا بطلبات
النسبة المئوية لمن تعرضوا لفترات من عدم تأمين الغذاء	12	10	29
مدة عدم تأمين الغذاء (أشهر)	.25	.39	1.2
النسبة المئوية لمن أرغموا على التوقف عن العمل بسبب انعدام رأس المال	21	10	45
طول مدة انقطاع العمل (أسابيع)	.9	.5	3.2

وكانت المجموعة المقارنة في دراسات أو دي إي إف و كافو جينجينيو – العملاء المتقدمين بطلبات الذين لم يقبضوا بعد قرضهم الأول- استخدمت بشكل مكثف في دراسات إ آي إم إس للتعامل مع محددات الاختيار. وكما نوقش في القسم 1، فإن الفكرة التي تؤسس الأسلوب هي أنه طالما وكلا من العملاء والأسر المقارنة قد اختارت الانضمام للبرنامج، فإنه لا يتوقع أن هناك فارق في "مبادرتهم الإقتصادية". وبالرغم من ذلك فإن بعض الخبراء، ونخص بالذكر هنا دين كارلان في **"عمليات مسح تأثير التمويل الأصغر: مخاطر استخدام العملاء الجدد كمجموعة مقارنة" (2001م)**، قد وضعت

[18] في وقت الدراسة كان سعر الصرف السائد حوالي 13 لمبيراس لكل دولار أمريكي

علامات الاستفهام على مدى صلاحية هذا النوع من المقارنة. ويحذر كارلان من أن هذا النوع من المقارنة يمكن أن يجني تقديرات منحرفة للتأثيرات لأن مؤسسات التمويل الأصغر يمكن أن تكون بدأت العمل مع نوع آخر من العملاء غير النوع الذي تقوم الآن بتقديم الخدمة إليه (فمثلا يمكن أن تكون مؤسسة الإقراض الأصغر بدأت بحذر تقدم الخدمة إلى مجموعة من العملاء الأفضل حالا قبل أن تتفرع إلى خدمة المناطق الأفقر)، كما وأن العملاء الذين شاركو في وقت مبكر يمكن أن يكونوا مختلفين تماما عم أولئك الذين فضلوا أن ينتظروا ويروا قبال أن يقدموا على المشاركة.

إن عمليات مسح التأثيرات المحورية التي تقوم بها إ آي إم إس والتي تناقش أدناه/ تتجنب هذه المشكلة من خلال توظيف بيانات طولية و مجموعات مقارنة من غير العملاء. إلا أن بعض التقييمات التي تناقش لاحقا في القسم 3 والقسم 4 بالرغم من ذلك تستخدم العملاء كمجموعة مقارنة. ولقد حاولت بيات الأوجه التي ربما يختلف فيها العملاء الجدد عن العملاء الحاليين بطريقة قابلة للقياس. وبالرغم من ذلك يجب أن يتنبه القراء إلى أن أن التقديرات المبنية على أساس هذه الطريقة لديها محددات حيث تبقى مستندة على توجه غير مكتمل.

عمليات مسح التأثيرات المحورية التي تقوم بها إ آي إم إس

إن أكثر الدراسات التي تقوم بها إ آي إم إس دقة: عمليات مسح التأثيرات المحورية، وظفت بيانات طولية وجماعات مقارنة من خارج مجموعة العملاء بالإضافة إلى حجم عينات أكبر. ومن الملفت أن المؤسسات الثلاث للتمويل الأصغر التي تم تقييمها في الدراسات المحورية كانت تخدم (في وقت جمع البيانات) قاعدة عملاء حضرية بالدرجة الأولى: إس إي دبليو إ (الهند) زامبوكو ترست (زيمبابوي) و ميبانكو (بيرو). وسوف أجادل بأنه بينما يمثل الإقراض الأصغر للمناطق الحضرية جزءا هاما من الصناعة، فإنه ليس الشكل الغالب. فبينما نجد عملاء مؤسسات التمويل الأصغر في أمريكا الجنوبية غالبا في المدن، نجد في آسيا حيث يتواجد الأغلبية العظمى من العملاء (أكثر من 90%، حسب أرقام حملة قمة الإقراض الأصغر في عام 2004م، ***تقرير وضع الحملة***.)، حيث التمويل الأصغر هو في الأعم الأغلب ظاهرة ريفية. ولهذا فإن دراسات إ آي إم إس التي تناقش أدناه ربما تكون ممثلة أكثر تمثيلا لتأثير برنامج تمويل أصغر "نمطي". كما أن البيانات من تقارير حالة الحملة السابقة قد أظهرت أيضا أنه لا زامبوكو ولا ميبانكو قد ركزت في المقام الأول على العملاء الأشد فقرا.[19] وبالطبع ليست كل مؤسسة للتمويل الأصغر قائمة على خدمة العملاء الأشد فقرا. ولكن ربما كان سيكون من المفيد اختيار مجموعة واسعة متنوعة من مؤسسات التمويل الأصغر، لبيان أي أنواع مؤسسات التمويل الأصغر في وسعها إحداث تأثيرات قوية.

ويجدر ذكر صفة غير موفقة أخرى لدراسات مسح التأثير المحوري، حيث بينما قاموا بإستفتاء عملاء عام 1997م وأعادوا إستفتاء نفس العملاء عام 1999م، لم تكن بيانات المرحلة الأولى بيانات أساس- حيث كان العملاء ربما ملتحقين بالبرامج لبعض الوقت. وهكذا فإن الباحثين يتوقعوا رؤية فروق بين المجموعات عام 1997م \، مما يقلل قدرتهم على الاختبار لوجود محددات الاختيار. (لازال يمكنهم التأكد من الفروق في المتغيرات الديموغرافية، وهي التي لا يتوقع أن تتأثر بالبرنامج، مثل العمر والحالة الاجتماعية ولكنهم لا يستطيعوا البحث عن الفروق في الدخل عندما التحق العملاء بالبرامج.) ويعني هذا أيضا أنه حيثما تتضح تغييرات في نتائج دورات الأبحاث فإننا نتجاوز بالنسبة للتأثير العملاء الذين يعتبروا عملاء جدد، مما يجعل التأثير الناتج عن التغيرات بين الدورات بالفعل مقللا من قدره.

بنك سيوا الهند (إس إي دبليو إ)

"إدارة الموارد، والأنشطة، والمخاطرة في الحضر الهندي: تأثير بنك سيوا (إس إي دبليو إ)" (2001م)، لمارتا تشين ودونالد سنوجراس، مثيرة للإهتمام بشكل خاص لأنها قارنت بين العملاء الذين اقترضوا من بنك سيوا ليتمكنوا من تشغيل أنفسهم مع أولئك الذين قاموا بالتوفير في البنك دون أن يقترضوا، كما قارنت كلتا المجموعتين مع غير العملاء. (في هذه الحالة تم سحب غير العملاء عشوائيا من النساء اللاتي يعملن في القطاع غير الرسمي. في نفس مناطق الجوار مثل عملاء من أحمد أباد، قوجارات، حيث مقر سيوا (إس إي دبليو إ)) وهكذا فإن هذه الدراسة تعطي بعض الإثبات الملح في الجدال الدائر بين أولئك الذين يفضلون أسلوبا أساسه القروض وآخرين يفضلون أسلوبا أساسه التوفير..

والنتائج هامة ومثيرة في هذا المنطلق. ففي الدورة الأولى، اتضح أن المقترضون كانوا أفضل حالا من الموفرين، الذين كانوا بدورهم أفضل من من غير المشاركين. وبالرغم من ذلك فقد كان المدخرون هم أصحاب أكبر زيادة في نمو الدخل.

[19] أظهر تقرير عام 2000م أن ميبانكو خدم 18000 من الفقراء جدا من مامجموعه 40,000 من العملاء إجمالا في ذلك الوقت

والنتائج مثيرة في هذا الخصوص. ففي الدورة الأولى كان إظهار أن المقترضين أفضل حالا من الموفرين بشكل ملحوظ، والذين كانوا بدورهم أفضل حالا من غير المشاركين. وبالرغم من ذلك فقد أظهر الموفرون بين الدورتين أعلى معدل لزيادة الدخل. لكن كان المقترضون لازال دخلهم أعلى من دخل الموفرين بأكثر من 25% (وأعلى لت 56% من غير المشتركين). وتمتع الموفرون أيضا بزيادة في دخل الأسرة بلغ 24% أكثر من غير المشاركين. وتؤشر لنا هذه الاكتشافات بأن التمويل الأصغر – سواء الإقراض أو التوفير – يمكن أن يكون فعالا إلى حد كبير.

القائمة 5: التأثير على مقترضي وموفري سيوا (إس إي دبليو إ)

	مقترضون	موفرون	غير مشاركين
دخل الأسرة للدورة الأولى (روبية)[20]	51,385	40,401	35,803
دخل الأسرة للدورة الثانية (روبية)	59,704	47,388	38,244
معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)	7.8	8.3	3.3
معدل الفقر للدورة الأولى (نسبة مئوية)[21]	39.0	53.1	67.2
معدل الفقر للدورة الأولى (نسبة مئوية)	40.9	51.2	65.6

وكما ترينا القائمة 5، فإن للمقترضين معدلات فقر أخفض بكثير ولكن بينما حسن الموفرون وغير المشتركين معدلات فقرهم، فإن فقر المقترضين في الواقع أزداد قليلا بين الدورات. ويعكس هذا جزئيا التفاوت الأكبر في دخل المقترضين: فبينما كان المقترضون يمثلون العدد الأكبر من الأسر التي استطاعت تجاوز الفقر بين الدورات، فقد اشتملوا أيضا على أكبر غدد من الأسر التي انزلقت ثانية إلى الفقر. ومن وجهة أخرى فقد اشتمل المقترضون على معظم الأسر التي تكسب أكثر من 2 دولار أمريكي للشخص في اليوم. وقد اتضحت الأهمية الخاصة لتكرار الإقراض مقارنة بإقراض المرة الواحدة، حيث يكسب مكرري الاقتراض أكثر وينفقون أكثر على الطعام، وتحسين البيوت والبضائع المعمرة ويزداد عندهم احتمال إلحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية.

ترست زامبوكو، زيمبابوي

قامت الدراسة "عملاء وتأثير برنامج تمويل أصغر: مسح لترست زامبوكو، زيمبابوي" (2001م)، لكارولين بارنيس باختبار تأثير الإقراض المتكرر مقابل العملاء الجدد، وكذلك المنسحبين من البرنامج ومجموعة مقارنة من غير المشتركين. وكانت المجموعة المقارنة مكونة من أصحاب أعمال كانت تنطبق عليهم شروط المشاركة في زامبوكو ومنها أن يمتلكوا عملا لمدة تزيد على ستة أشهر. وبقدر ما يكون مناسبا من وجهة النظر البحثية اختيار مجموعة مقارنة تكون قدر الإمكان أشبه ما تكون بمجموعة العملاء، فإن هذا يطرح أسئلة حول إختيار زامبوكو موضوعا لإحدى عمليات المسح المحوري. حيث سيمكن هذا التصميم من (حسب الإيضاحات الواردة في القسم 1) اختبار حقن القروض المؤسسية في أعمال قائمة، ولكنه لن يخبرنا شيئا غن تأثير التمويل الأصغر- بينما تقدم الكثير من مؤسسات اللإقراض الأصغر القروض للشروع في أعمال وكذلك لأعمال قائمة فعلا.[22]

وكما نرى في الاكتشافات أعلاه، فإن براهين الدورة 1 تبدو قادرة على بيان فوائد الإقراض المتكرر، حيث يحصل فقط 22% من العملاء المستمرين على دخل أقل من دولار واحد يوميا، مقابل 40% من غير العملاء و 42% من العملاء الذين تقدموا:

قائمة 6: 1997 معدلات الفقر لعملاء زامبوكو مقابل غير العملاء (نسبة مئوية):

	عملاء مستمرين	عملاء مستجدين	غير عملاء	المجموع
أقل من دولار يوميا	22	42	40	37
بين 1-2 دولار يوميا	33	28	37	33
أكثر من دولارين يوميا	45	30	23	30

[20] بلغ سعر الصرف في وقت البحث 36,5 روبية للدولار الأمريكي الواحد

[21] على أساس دولار أمريكي واحد/ يوم

[22] أنظر مثلا، نيبونن (2003م)، التي ترينا أن 37% من الزبائن الجدد لـ إ إس إ (الهند) لم يكن لديهم استثمارا قائما عندما اشتركوا في البرنامج

وبالرغم من ذلك، بينما كان دخل العملاء المستمرين أكثر بشكل ملحوظ عام 1997م من دخول المجموعات الأخرى، كان الفارق عام 1999م لم يعد ذو دلالة إحصائية، ولو أن العملاء المستمرين كانوا لا يزالون يحظون بأعلى الدخول.

قائمة 7: متوسط دخل الأسرة الشهري (دولارات زيمبابوية بالقيمة الثابتة لعام 1997م)23

	عملاء مستمرون	عملاء توقفوا	غير عملاء
1997	5,625	3,667	3,032
1999	5,507	4,466	4,243

ومن القيم القول أن الفترة 1997-1999م كانت فترة ذات بيئة اقتصادية تتميز بمعدلات تضخم عالية، وبينما تضاءلت دخول العملاء المستمرين بالقيمة الحقيقية فإن دخلهم الإسمي أزداد بشكل درامي، كاد أن يتعادل مع تأثير التضخم. وكانت هذه أوقات عصيبة في زيمبابوي، وبينما أظهرت البيانات تراجعا في استهلاك اللحم ومنتجات الألبان خلال مدة البحث، كان العملاء المستمرين الفقراء جدا قادرين على زيادة استهلاكهم من اللحم والسمك والدجاج. كما أنه قد أزداد انتظام الأولاد من أسر العملاء في المدارس ولكنه لم يزدد بالنسبة للبنات. كما أن تأثيرات عديدة واضحة لم يتضح أنها كانت ذات دلالة إحصائية.

ميبانكو، بيرو

فحصت الدراسة بعنوان "تأثيرات التمويل الأصغر: دراسة حالة من بيرو" (2001)، لإليزابيث دن و جي جوردون أربوكل جونيور، تأثيرات ميبانكو، مؤسسة للتمويل الأصغر تتعامل مع عملاء معتدلي الفقر، وكذلك مع أولئك فوق خط الفقر.[24] وكما في بحث زامبوكو، فإن هذه الدراسة استخدمت مجموعة مقارنة تتألف من أصحاب أعمال قائمة. وهنا مع ذلك بقي التأثير الإيجابي على العملاء دراميا واستمر ذو دلالة في الدورتين.[25] وقد التحق 16% من أعضاء مجموعة المقارنة التي وظفت عام 1997م بالبرنامج فيما بين دورتي البحث؛ وبالنسبة لهؤلاء العملاء يتوفر لدينا مقياس خط قاعدي يمكن أن ننطلق منه لقياس تأثير القرض. وقد نتج عن التحليل التنازلي أن هؤلاء العملاء الجدد تمكنوا من تحقيق 740 دولارا زيادة في الدخل السنوي عن غير العملاء، وبالنسبة لكل العملاء مقارنة بغير المشتركين، تمكن العملاء من أن يكسبوا 266 دولارا لكل فرد من الأسرة في السنة أكثر مما حققه غير المشاركين.

وكانت التأثيرات على التشغيل باهرة بشكل خاص. حيث قادت المشاركة في ميبانكو إلى زيادة أيام التشغيل تسعة أيام إضافية شهريا، شاملة 3,26 من أيام التشغيل للعمال غير العائليين. وقد حسب المحررون أنه استنادا إلى الأعضاء الـ 40 الفا في ميبانكو مع نهاية عام 1999م، تم إستحداث 17,414 فرصة عمل جديدة، كان نصيب العمال غير المنزليين منها 6259 فرصة عمل - أي مكان عمل كامل لكل 2,3 من القروض المستحقة السداد.

[23] كان سعر الصرف لعام 1997م حوالي 32 دولار زيمبابوي لكل دولار أمريكي.

[24] كان تصنيف 28% من عملاء ميبانكو كفقراء عام 1997م مقابل 38% من المجموعة المقارنة، وقد صنف أقل من 3% من العملاء على أنهم "شديدو الفقر".

[25] كلمة حذر: النتائج يرجح أن تكون مبالغا فيها لأعلى نتيجة لأن عددا أقل من نسبي من المنسحبين من البرنامج شاركوا في بحث المتابعة، مما يجعل العملاء الناجحين ممثلين في البحث بنسبة تزيد عن نسبتهم الفعلية.

دراسات إ إم آي إس أخرى

إ إس إتش آي – الفلبين

تجيب دراسة هيلين تود " الفقر مخففا بفعل التمويل الأصغر: تأير إ إس إتش آي في الفيليبين" (2000) على سؤال محدد: ما هو التأثير على عملاء استمرول مع إ إس إتش آي لأربع دورات إقراض على الأقل؟ ومن العملاء الدين استمروا في البرنامج (حوالي 10% من المتسربين سنويا) كانت النتائج واضحة. أكثر من 75% من النساء تم تصنيفهن على أنهن "فقيرات جدا"[26] عندما بدأن الإلتحاق بالبرنامج، وكان فقط 13% لازلن "فقراء جدا" في وقت الدراسة مقارنة ب 49% من غير العميلات. كما أن 2% من غير العميلات كن قد تغلبن على الفقر مقابل 22% من العميلات.

ويعيش أكثر من نصف عميلات إ إس إتش آي يعشن في بيوت "غير فقيرة" (بيوت حصلت على درجة 6 أو أكثر على مقياس إ إس إتش آي، بما يعني أنها ذات حجم معين ومبنية من مواد قوية ولها سقوف معدنية) مقارنة بـ 24% فقط من غير العميلات.

قائمة 8: حالة عملاء إ إس إتش آي من حيث الفقر

تصنيف درجة الفقر	عملاء	غير عملاء
فقراء جداً	13%	49%
متوسطي الفقر	65%	49%
ليسوا فقراء	22%	2%

ومن المفترض أن الأكثر أهمية أن عملاء إ إس إتش آي أتضح أنهم يمتلكون العناصر الضرورية لإبقائهم خارج نطاق الفقر. حيث كانوا يمتلكون رؤوس أموال منتجة أعلى بكثير وأقل توقعا لأن يضطروا للاقتراض من مصادر مرابية فاحشة خلال أوقات الأزمات: 8% من العملاء قد يلجأن لمرابين مقابل 23% من غير العميلات.

[26] استخدمت الدراسة مقياسا للفقر مستند إلى مصادر الدخل، ممتلكات رأسمالية ودرجة على مقياس إ إس إتش آي، الذي تم استقائه من مقياس سي إ إس إتش بي إو آر.

فينكا أوغندا، فوكاس وبرايد أوغندا

وجدت دراسة **"تأثير ثلاثة من برامج التمويل الأصغر في أوغندا" (2001م)**، لكارولين بارنس وجاري جيل وريتشارد كيمبومبو، أن نسبة أعلى بكثير (43%) من عملاء البرامج الثلاثة أفادوا بتحقيق زيادة في الأرباح من مشروعهم الأساسي ممن هم غير عملاء (31%). وكان العملاء أكثر احتمالا للتحول إلى ملاك لمنازلهم (10% مقابل 1%) كما أنهم أنفقوا أكثر بكثير على رسوم المدارس لأطفالهم (وكذلك لأطفال آخرين). كما أن المشتركين حققوا زيادة أكبر في الأصول المعمرة كما أن نصف العملاء زادت مدخراتهم خلال العامين الفائتين مقارنة بثلث المجموعة المقارنة.

آي سي إم سي البوسنة والهرسك

.

أوضحت دراسة **"آي سي إم سي ومشروع دعم المؤسسات – البوسنة والهرسك" (2000م)**، لكارولين تسيليكوناس خليطا من النتائج عن المشاركة في البرنامج. وهذا مثال جيد للمشاكل الكامنة في توظيف العملاء المتقدمين كمجموعة مقارنة: حيث كان متوسط أعمار العملاء 37,6 سنة، بينما كان المتوسط لغير العملاء (الموجودين على قائمة الانتظار للإلتحاق بالبرنامج) 33,8 سنة؛ وهذا فارق ذو دلالة إحصائيا. أما من وجوه أخرى فقد كانت المجموعات متشابهة. وقد أفاد من العملاء عدد أكبر من غير العملاء حدوث زيادة في دخولهم بالنسبة للعام الفائت (40 نقطة مئوية من العملاء مقابل 23,7 في المائة من غير العملاء)، ولكن عددا أكبر من العملاء أفادوا حدوث تناقص في دخولهم ايضا، مما يدل على أن دخول المستثمرين عرضة للتقلب.

قائمة 9: تغيرات الدخول بالنسبة لعملاء آي سي إم سي مقابل المجموعة المقارنة

الدخل	عملاء	غير عملاء
إزداد	40%	23.7%
بقي على حاله	35.8%	58.8%
تناقص	23.3%	17.5%

ومع ذلك فقد أفاد العملاء عن إنفاق أسري أكبر وكذلك فإن العملاء حققوا درجات أفضل من غير العملاء بالنسبة لمؤشرات عديدة لحسن الحال (حاوية لدخل الأسرة والمدخرات والإنفاق) في كل مرحلة. و من جهة ثانية فإن درجات العملاء الجدد كانت في بعض الحالات أفضل من درجات العملاء القدامى.

القسم 4 : دراسات بتكليف من مؤسسات الإقراض الأصغر وممولیها

تمت الكثير من دراسات تقييم التمويل الأصغر بتكليف من مؤسسات الإقراض الأصغر ذاتها، وغالبا بدعم من ممولیها. وليست هذه بأي حال ذات نوعية منخفضة. حيث أبانت البرامج أنها مهتمة بتحديد مدى فاعلية عملياتها (جيدة كانت أو سيئة)، ولتتمكن من معرفة جوانب قوتها وضعفها يلزمها نتائج دقيقة. وبالطبع فقد أشار بعضها إلى "محددات النشر" – ويقصد بها توجه بعض البرامج لتضخيم تقييماتهم الإيجابية وإخفاء تلك السيئة. والمرجح أننا لن نعرف أبدا مدى هذا الأمر. ومع ذلك فإن نتائج هذا القسم لا تتعارض مع النتائج التي توصلت إليها دراسات قام بها باحثو تقييم محايدون.

بي آر إ سي، بنجلاديش

لدى بي آر إ سي في بنجلاديش قسم لابأس به للأبحاث والتقييم والذي أنتج داخليا بعض تقارير التقييم التي تعتبر أكثر ما تم من تقييمات لأي برنامج للتمويل الأصغر تفصيلا وأشدها أمانة، حيث قاموا بمسح أعداد تصل إلى 2250 أسرة في كل مرة.
ودراسة "التخفيف من الفقر والتمكين: الدراسة الثانية لمسح المؤثرات لبرنامج بي آر إ سي للتنمية الريفية " (1998م)، لـ إ إم معزم حسين، كانت المتابعة لـ "منارة الأمل: دراسة مسح المؤثرات لبرنامج بي آر إ سي للتنمية الريفية" (1996م). وبإعتبار مزايا البيانات الطولية، فقد كانت الدراسة الثانية قادرة على توليد تقدير محسن أكثر للتأثيرات من الدراسة الأولى، حيث وجد أن المجموعة المقارنة كانت تختلف من جوانب اقتصاد-إجتماعية عن العملاء. وبالرغم من أن لم تكن متشابهة تماما فإن البيانات الطولية مكنت بي آر إ سي من مقارنة التغير لدى العملاء بالتغير لدى غير العملاء – وطالما كان التغير لدى العملاء أكثر في الاتجاه الإيجابي، فإنها تقدم إثباتا معقول الجودة على التأثير. ومن سوء الطالع (بالنسبة للبيانات وليس الأسر!)، فإن 68 من المجموعة المقارنة المكونة من 250 التحقوا بمؤسسات التمويل الأصغر في الفترة بين التقييم الأول والثاني (1993-1996م). وكان اشتراك 15 منهم في بي آر إ سي واسقطوا من المجموعة المقارنة. أما الـ 53 الآخرين فقد بقوا ضمن المجموعة المقارنة بالرغم من أن ذلك لابد وأن يصغر من تقدير التأثير لأن حوالي خمس المجموعة من "عير المشاركين" تلقوا خدمات مالية مشابهة ولو لم تكن من بي آر إ سي.

وقد أوضح التقييم الثاني للتأثير ثلة من التأثيرات الإيجابية للإشتراك في بي آر إ سي، ومنها:

- كانت الأصول من غير الأرض أكبر بـ 380% منها لدى أسر المجموعة المقارنة بينما كانت القيمة الصافية أكبر بـ 50%.
- توفر الأعضاء على ضعف حجم مدخرات المجموعة المقارنة.
- ارتفعت النسبة المئوية لأعضاء بي آر إ سي الذين يمتلكون مراحيض صحية من 9 في المائة عام 1993م إلى 26 في المائة عام 1996م، بينما انخفضت النسبة في الأسر المقارنة من 10 في المائة إلى 9 في المائة.
- كانت هناك 52,1 في المائة من أسر بي آر إ سي مقابل 68,6في المائة من الأسر المقارنة تحت خط الفقر، أما بالنسبة للفقر المدقع فقد كانت 27 في المائة من بي آر إ سي مقابل 37,2 في المائة من الأسر المقارنة.

وتبين الأرقام بوضوح وجود تأثير إيجابي قوي نتيجة للمشاركة في بي آر إ سي، كما أن النتائج تظهر أن فوائد المشاركة تزداد مع زيادة طول مدة العضوية. ومع ذلك فإن تحليلا تفصيليا أظهر أن أفقر الأعضاء[27] استفادوا بأقل درجة من البرنامج. بالنسبة لمن لايملكون أرضا (وهم في ريف بنجلاديش فعلا أفقر الفقراء)، كان تأثير المشاركة في بي آر إ سي *سلبيا*. اما مشاكل المجموعة المقارنة التي كانت مناقشتها عاليه تسببت حقا فلي تخفيض تقديرات التأثير. وبالرغم من أن تحسين التقديرات قد يرفع التأثير بالنسبة لعديمي ملكية الأرض إلى أن يكون التأثير متوازنا أو إيجابي قليلا، فإن من الواضح أن البرنامج لا يعمل بنفس الكفاءة بالنسبة إليهم، مما يؤكد حصافة برنامج بي آر إ سي لتطوير تحقيق الدخل للمجموعة الضعيفة. (آي جي في جي دي). ويصف سيد هاشمي البرنامج وتأثيره في الملاحظة المحورية رقم 21، الصادرة عن سي جي إ بي: "ربط برامج التمويل الأصغر ببرامج شبكة الأمان الإجتماعي للتمكن من خدمة الأشد فقرا: حالة برنامج بي آر إ سي لتطوير تحقيق الدخل للمجموعة الضعيفة. (آي جي في جي دي) في بنجلاديش" (2001م). وهدف البرنامج الذي تديره حكومة بنجلاديش و بي آر إ سي تضامنيا، هو نقل الأسر التي تكون من الفقر بحيث تحتاج لتزويدها بحفنات من الحبوب إلى المستوى الذي يجعلها قادرة على التعامل مع التمويل الأصغر التقليدي. وقد وصلت الدورة الأخيرة للبرنامج الذي بدأ كتجربة عام 1985م لتخدم حوالي 300,000 امرأة.

وكان اختيار المشاركين طبقا لثلاثة أسس:

1. الأرامل أو النساء المهجورات
2. ملكية أقل من نصف إيكر من الأرض
3. كسب أقل من 300 تاكا شهريا (4,5 دولار أمريكي)

وقد كانت 44 في المائة من أسر آي جي في جي دي تتولاها نساء، مما يجعل من غير الممكن أن تكون هذه الأسس مطلقة تماما. ومع ذلك فيبين لنا الشكل على اليسار (المنقول عن الملاحظة المحورية رقم 21، الصادرة عن سي جي إ بي) مدى نجاح بي آر إ سي في استهداف فئة الفقر المدقع.

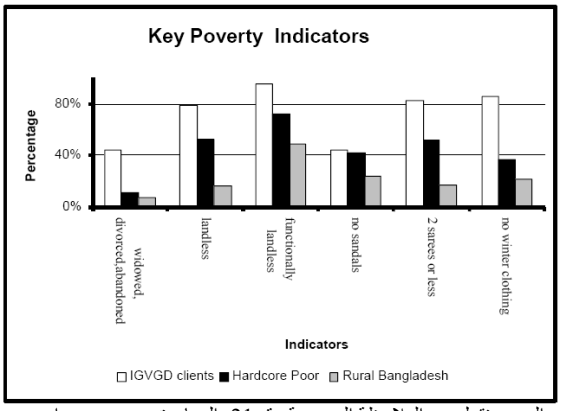

الرسم منقول عن الملاحظة المحورية رقم 21، الصادرة عن سي جي إ بي

وإستمر المشاركون في استقبال مساعدات الحبوب في نفس الوقت الذي كانوا فيه يتلقون تدريبا في مواضيع مثل بستنة الخضروات أو تربية الحيوانات. وبعد استكمال التدريب تلقى مشتركو آي جي في جي دي قرضا أولا بمبلغ 2500 تاكا (حوالي 40 دولار أمريكي)، يتوجب عليهم تسديده بنفس قيمة الفائدة التي تترتب على المقترضين التقليديين من بي آر إ سي. ويصبح من حقهم اقتراض 4000 تاكا بعد عام من ذلك، ويتوقع أن يتحولوا بعد ذلك إلى عملاء عاديين للتمويل الأصغر (عادة لدى بي آر إ سي ولكن ربما أيضا لدى مؤسسات إقراض اصغر منافسة.). وقد أفاد هاشمي أن حوالي ثلثي عملاء آي جي في جي دي قد نجحوا في الإنتقال.

وتوثق الملاحظة المحورية رقم 21 التغيرات ضمن عينة من المشاركين من اللحظة التي التحقوا فيها بـ آي جي في جي دي وحتى مرور ثلاث سنوات على استكمال البرنامج. وقد ظل المشتركون حتى عام 1996 يتسلمون مساعدات من الحبوب ولهذا فتمثل أرقام عام 1999م التأثير الدائم للبرنامج.

[27] مثلما تظهر بيانات البنك الدولى – بي آي دي إس، يستخدم بي آر إ سي ملكية الأرض كمؤشر على الفقر

قائمة 10: نتائج برنامج بي آر إ سي للتعامل مع الفقراء المدقعين آي جي في جي دي

	1994 (قبل البرنامج)	*1996* (نهاية البرنامج)	*1999* (بعد 3 سنوات)
الدخل الشهري (تاكا)	75	717	415
النسبة المئوية للأسر التي تكسب أكثر من 300 تاكا شهريا	7	64	31
النسبة المئوية لمن ليس لديهم سرير	42	40	36
النسبة المئوية للمدخرين لدى منظمات غير حكومية	11	34	37
النسبة المئوية لمزاولي التسول	18	2	0
النسبة المئوية لمعدمي الأرض الزراعية	78	62	غير متاح

وقد قام أخيرا كل من بنك جرامين و منظمة آسا (إ إس إ) بتأسيس برامجهما الخاصة للوصول إلى الفقراء المدقعين. ولا يشتمل أيهما على تقديم مساعدات من الحبوب ولكنهما بقدمان قروض صغيرة جدا مع جداول تسديد مرنة. ولا يحتسب برنامج جرامين للأعضاء المكافحين (والذي يعرف ايضا "ببرنامجه للمتسولين"، والذي كان يصل إلى 50,000 عميل منتصف عام 2005م) أية فوائد، بينما يحتسب برنامج آسا (إ إس إ) "أمل للأشد فقراً" 12 نقطة مئوية فوائد ثابتة. وسيكون من المهم النظر في تأثير هذين البرنامجين بعد أن يصبحا أكثر ثباتا.

جمعية التقدم الإجتماعي (آسا) ، بنجلاديش

"تقييم تأثير جمعية التقدم الإجتماعي (آسا)" (1997م)، لميكائيل برونتروب وزملائه، تم إجرائها بناء على توصية مجلس مانحي جمعية التقدم الإجتماعي (آسا). وقامت الدراسة باستفتاء 483 أسرة عام 1997م، شاملة مجموعة مختارة من العملاء الجدد (ما بعد 1996م) والقدامى (قبل 1996م) بالإضافة إلى أسر مقارنة ممن ليسوا عملاء. ووجدت الدراسة أنه فيما بين النساء المبحوثات كان معدل دخل العميلات القدامى للجمعية 15,000 تاكا شهريا مقابل 6,00 لمجموعة المقارنة من غير العميلات. كما أن دخل أعضاء الجمعية نما بسرعة تبلغ ضعف السرعة التي نما بها دخل أسر غير العميلات، بالإضافة إلى أنهم امتلكوا أصول أكثر بـ 56%. وقد قام العملاء بتشغيل عمال 35 يوم في السنة في المتوسط، 40% أكثر من العملاء الأحدث وحوالي ضعف غير العملاء.

وتشمل الورقة قائمة مثيرة للانتباه تقارن ملكية الأصول لدى العملاء وغير العملاء. وترينا هذه بوضوح أن عضوية جمعية التقدم الإجتماعي يترتب عليها تحكم أكبر للنساء في الأصول وهذا التحكم ينمو مع زيادة حجم المشاركة.

قائمة 11: التحكم في الأصول وعلاقته بمدة العضوية في جمعية التقدم الاجتماعي (آسا)

الملكية		النسبة المئوية للعملاء		
		الأقدم	الأحدث	مقارنة
الأرض	من الرجال	53	78	91
	من النساء	18	7	7
	من الأسرة (تضامنيا)	29	14	2
الحيوانات	من الرجال	3	45	32
	من النساء	43	44	27
	من الأسرة (تضامنيا)	20	11	42
غيرها	من الرجال	42	34	52
	من النساء	13	12	9
	من الأسرة (تضامنيا)	46	54	40
إجمالي الأصول	من الرجال	50	68	81
	من النساء	18	9	8
	من الأسرة (تضامنيا)	32	23	11

شير، الهند

" سبل للخروج من الفقر: تأثير مؤسسة شير للتمويل الأصغر المحدودة في أندرا براديش، الهند" (2001م)، لهيلين تود، والتي استخدمت طريقة إ إم آي إس لمقارنة 125 من عملاء شير بـ 104 عميلا جديدا الذين لم يتعرضوا لأي من خدمات البرنامج بعد. وكان العملاء الـ القدماء125 قد التحقوا بالبرنامج منذ ما لا يقل عن 3 سنوات (لم يكن هناك سوى عميلين في العينة تجاوز انتمائهم مدة أربع سنوات.). وكان العملاء شبيهون بالمجموعة المقارنة في معظم الصفات مع استثناء انهم كانوا في المتوسط أكبر عمرا بست سنوات.[28]

ووضعت تود مؤشرا للفقر يتكون من أربعة عناصر: مصادر الدخل، الأصول المنتجة، نوعية المسكن، كما تقاس بمؤشر المسكن الخاص بـ إس إم إل (تبني شير لمؤشر المسكن الخاص بكاشبور) و عبء إعالة الأسرة (عدد أفراد الأسرة مقسوما على عدد من يكسبون الدخل فيها)

وقد وجدت فروقا صارخة بين العملاء القدماء والعملاء مقدمي الطلبات كما ترينا القائمة 12:

قائمة 12: درجة الفقر لدى عملاء شير

درجة الفقر	عملاء قبلت طلباتهم	عملاء قدامى	الفارق
فقراء جداً	58%	6%	-52
متوسطي الفقر	39%	58%	+19
غير فقراء	4%	37%	+33

وتوثق شير درجة مؤشر المسكن التي يحصل عليها كل من العملاء، وقيمة الأصول التي يمتلكها، ووظيفته عند التحاقه بالبرنامج. وقد مكن هذا تود من بيان المدى الذي نجح به عملاء شير في تجاوز الفقر. ولم تتوفر بيانات مقارنة للمجموعة المقارنة، وبهذا فإنه بعكس القائمة 12 لا يشكل هذا مقياسا حقيقيا للتأثير ولكن الأرقام برغم هذا مثيرة للإعجاب. وتبين القائمة 13 أن 76,8 في المائة من العملاء حققوا تخفيفا للفقر في جانب على الأقل، بينما حقق 38,4 في المائة تجاوزا كاملا للفقر. بينما تعرض عدد صغير من العملاء (1,6 في المائة) لارتفاع في درجة فقرهم.

قائمة 13: التغيرات في مستوى الفقر بين العملاء القدامى لـ شير:

تغير مستوى الفقر	النسبة المئوية
فقراء جداً تحولوا للفقر المتوسط	38.4
فقراء جدا تجاوزوا الفقر	17.6
متوسطي الفقر تجاوزوا الفقر	20.8
مجموع وسطي: التحرك للأفضل	**76.8**
لم يحدث لهم تغيير	21.6
غير فقراء إلى متوسطي الفقر	0.8
متوسطي الفقر إلى شديدي الفقر	0.8
الإجمالي	100.0

وتختبر الدراسة تأثيرات عديدة على أسر المشتركين. وبالمقارنة بالعملاء المستجدين، كان الاحتمال أكبر لدى العملاء القدماء أن يقوموا بتوجيه المرضى من أفراد الأسرة إلى عيادة طبية (58 في المائة مقابل 46 في المائة)، وحين فعلوا ذلك كان الاحتمال أكبر أنهم سيذهبون بهم إلى عيادة خاصة تقدم خدمات أفضل(84 في المائة مقابل 69 في المائة). وكانت التأثيرات على تعليم الأطفال أقل إثارة للإعجاب. فبينما كان للبرنامج بعض التأثير على تعليم الأولاد – 61 في المائة من الأولاد في أسر المشتركين أكملوا المرحلة التعليمية المناسبة لسن كل منهم، مقارنة بـ 49 في المائة في الأسر المقارنة – لم يكن هناك أي فرق

[28] بالطبع فإن فارق العمر المتوقع هو 3,6 سنة أكثر عمرا – متوسط طول مدة الانتماء لأفراد العينة- في المتوسط، وبهذا كان معظم الفرق متأصلا في الأنموذج. وهذا أحد الأسباب الذي يجعل توظيف العملاء المتقدمين لن يوفر أبدا مجموعة مقارنة مثالية.

بالنسبة للبنات. فلم تكمل سوى 37 في المائة من البنات تعليمهن إلى المرحلة المناسبة لسن كل منهن وبقيت حوالي نصف البنات بدون تعليم على الإطلاق. ومن المثير للاهتمام أن الدراسة لم تجد أية علاقة بين الإلتحاق بالمدرسة ودرجة الفقر بالمسبة للأولاد، أما بالنسبة للبنات فقد لوحظت *علاقة سلبية*، حيث كان العملاء الأفقر أكثر توجها لإلحاق بناتهم بالمدارس. وبهذا الإثبات استنتجت تود أن تعليم البنات يتعلق بالمواقف والقناعات أكثر من تعلقه بالدخل.

النشطاء في سبيل الأبدال الإجتماعية (إ إس إ)، الهند

وظف "تقرير النشطاء في سبيل الأبدال الإجتماعية (إ إس إ – جي في) 2003،" لهيلزي نيبونن بيانات مستقاة من نظام فريد من المذكرات التفصيلية المصورة تستخدمه منظمة النشطاء في سبيل الأبدال الاجتماعية (إ إس إ) لمراقبة أداء عملائها، ويدعى بنظام التعلم الداخلي (آي إل إس). وبهذا النظام يمكن للعملاء الأميون أن يتابعوا التغيرات في أوضاعهم المعيشية ويمكنهم كذلك مقارنة تقاريرهم بتقارير العملاء الآخرين لزيادة الدقة. وبالرغم من أن ذلك ليس عيبا في هذا النظام فهذه الدراسة تعتبر مثلا ممتازا للأخطار الكامنة (المذكورة بعاليه) في استخدام الزبائن الجدد الذين تقدموا للقروض كمجموعة مقارنة. فقد كانت نسبة العملاء الجدد (أولئك الذين تعاملوا مع البرنامج لأقل من عامين) والذين حظوا بشي من التعليم المدرسي كانت 64 في المائة، بالمقارنة مع 31 في المائة فقط من العملاء القدماء. وهذا فارق مؤثر، يطرح الأسئلة حول مدى إمكان مقارنة المجموعتين. ومع ذلك فلم نفقد كل شيء. فإنه يبدو من الواضح أنه حيثما كان الجدد أفضل تعليما، فإن المقارنة ستقلل من حجم التأثير؛ وبما أن نيبونن وجد تأثيرات إيجابية نستطيع أن نظل واثقين من أن النشطاء في سبيل الأبدال الإجتماعية كانت على الأقل على نفس القدر من النجاح الذي تبديه الأرقام.

وقد تم في دراسة آي إل إس قياس مستويات المعيشة من خلال نوع المساكن والطعام والتغذية. وقد أفاد العملاء طويلي المدة أنهم قد تحسنوا بالنسبة للمجالات الثلاثة. حيث عاش 64 في المائة في بيوت خرسانة ذات أسقف مبلطة مقارنة مع 50 في المائة فقط من العملاء الجدد (عاش الباقون في بيوت طينية أو من القش). وقد أفاد عملاء قدامى عن نتائج أفضل لأطفالهم أيضا. حيث واظب 80 بالمائة من أنبائهم وبناتهم في المدارس، مقارنة بـ 74 في المائة من أولاد و 65 في المائة من بنات الأعضاء الجدد. وهذا مدهش بشكل خاص بالنظر للهوة التعليمية بين العملاء الأقدمين والجدد.

كشف، باكستان

أعدت دراسة "مسح تأثير برنامج كشف للتمويل الأصغر وكرفان لتطوير الاستثمارات" (2004) لصالح دي إف آي دي وقد قام بها أرجوماند وشركاه للاستشارات. وقد قاموا ببحث 200 من عملاء كشف بالإضافة إلى مجموعة مقارنة من غير العملاء. وكان غير العملاء يشبهون العملاء في كثير من الجوانب، ماعدا كون 40 في المائة منهم كانوا عمالا يتلقون رواتب مقارنة بـ 16 في المائة فقط من عملاء كشف. ومع ذلك فقد كانت دخولهم المبدئية متساوية تقريبا (5,376 روبية في الشهر للعملاء مقابل 5,158 روبية لغير العملاء.)[29] أما بعد ذلك بعام واحد فقد تمكن عملاء كشف من رفع مستوى دخلهم 31 في المائة إلى 7,039 روبية، مقابل 6,206 روبية لمجموعة المقارنة. ومن المثير للاهتمام أنه بالرغم من أن التقرير يؤكد "تركيز كشف على العاملين الفقراء كضد للعاطلين" فإن الأفقر من عملاء كشف هم الذين يحققون أفضل التأثير. حيث تناقص الفقر لدى عملاء كشف بـ 20 نقطة مئوية. وبينما كانت الزيادة في الدخل لدى المجموعة المقارنة التي بلغت 20 في المائة مثيرة للإعجاب فقد كانوا غير قادرين على أن يحدثوا طفرة في درجة فقرهم.

قائمة 14: تحسن الدخول ودرجات الفقر لدى أسر كشف

	عملاء		غير عملاء	
	2002	2003	2002	2003
متوسط الدخل (روبية)	5,376	7,039	5,158	6,206

[29] كان سعر الصرف في وقت البحث 59 روبية تقريبا مقابل 1 دولار أمريكي (المصدر:أواندا (oanda.com))

زيادة الدخل (نسبة مئوية)		30.9		20.3
تحت خط الفقر (نسبة مئوية)	55.6	35.5	51.1	51.0

وللأسف أن الكتاب لم يجروا تجارب لتحديد أي من هذه التأثيرات تعتبر ذات دلالة إحصائيا.

كارد – الفلبين

قامت الدراسة "الوصول إلى الفقراء بواسطة تمويل أصغر فعال: تقييم نسخة بنك جرامين في جزر الفلبين" (1997م)، لـ محبوب حسين وكتالينا بي دياز، بمقارنة مقترضين قدماء بمقترضين جدد، ووجدت أن رأس المال المنتج وكذلك قدرة المقترضين على تمويل التوسعات في العمل من أموال المقترضين أنفسهم قد ازدادت باضطراد بالتناسب مع عدد القروض التي اقترضوها من كارد. وكان دخل المقترضين القدامى من أعمالهم الأصغر 3,5 مرة أعلى من دخل المقترضين الأحدث من أعمالهم الأصغر، كما أن المقترضون القدامى تمكنوا من زيادة دخلهم من مصادر أخرى. وقد أوضحت نتائج التحليل العكسي أن كل بيزو مقترض من كارد قد كسب دخلا بلغ 3,03 بيزو.

موريس رازق، تيمور الشرقية

إن الحالة في تيمور لسته (مقاطعة تيمور الشرقية الإندونيسية سابقا) تقدم لنا مثلا ممتازا آخر للحاجة إلى مجموعة مقارنة. وكنا وصف في "موريس رازق: تقييم مؤقت للتأثيرات" (2005م)، حرره دافيد جيبونس، وقد استفاد التيموريون من استعادة الأمن عام 1999 و التي تبعت فترة من العنف في تيمور الشرقية، كما أنهم استقبلوا دعما مؤثرا لإعادة الأعمار من الخارج. ويحتفظ برنامج التمويل الأصغر موريس رازق ببيانات عن حالة الفقر[30] لكل من عملائه عند التحاقهم بالبرنامج، وهكذا يتمكن الباحثون من قياس التقدم الذي حققه العملاء خروجا من الفقر. وترينا القائمة 15 أن 54[31] في المائة من العملاء شديدي الفقر قد واجهوا انحدارا في مستواهم منذ التحاقهم بموريس رازق.

قائمة 15: التغير في مستوى الفقر بين عملاء موريس رازق

مستوى الفقر	عند الإلتحاق بموريس رازق	حاليا	الفارق
فقير جدا	96%	44%	-52
متوسط الفقر	4%	49%	+45
غير فقير	0%	7%	+7

ومع ذلك فإن مقياس نجاح موريس رازق لا يستلزم بالضرورة أن يكون ببساطة تناقص الفقر، وإنما التحسن أكثر من ذلك المتوقع من قبل أولئك الذين لا تتاح لهم قروض. وقد مكنت السجلات الجيدة لموريس رازق جيبونس من التعرف على ذلك الجزء من التخفيف من فقر العملاء الذي يمكن فعلا إرجاعه ‘إلى تأثير التمويل الأصغر. وباستخدام مجموعة مقارنة من العملاء المسجلين الجدد (مع التوفيق بين أعمار وحجم أسر المجموعتين) أوضح جيبونس أن هناك 38 نقطة مئوية في الفقر الشديد تفصل بين العملاء الأقدمين والعملاء المسجلين الجدد كما تبين القائمة 16:

[30] كما كان الحال بالنسبة لدراسة شير، قام الباحثون بعمل مؤشر للفقر مستند إلى نوعية المسكن (مستخدمين ما عدله موريس رازق على مؤشر كاشبور للمساكن) والأصول المنتجة و عبء إعالة الأسرة. ويشتمل المؤشر على درجة قصوى قدرها ثمانية. وتعتبر درجة اقل من أربعة علامة"الفقر الشديد" بينما تعتبر خمسة وستة "فقر متوسط" و سبعة وثمانية علامات على "عدم الفقر"

[31] 0,54 = 96/0,52

قائمة 16: تأثير موريس رازق

حالة الفقر الحالية	عملاء جدد	عملاء قدماء	الفارق
فقير جدا	82%	44%	-38
متوسط الفقر	18%	49%	+31
غير فقير	0%	7%	+7

وحسب جيبونس أنه بما أنه من الوجهة النظرية لايتوجب وجود فروق بين العملاء الجدد والقدماء ماعدا تأثير البرنامج, فإن 38 من النقاط المئوية الـ 52 التي نجح العملاء القدامى في التخفيف من فقرهم الشديد خلال انتمائهم للبرنامج – أو 37 في المائة من الفارق- يمكن إرجاعها مباشرة للتمويل الأصغر. وبالطبع فإننا نعرف الآن أنه يمكن أن تكون هناك فروق حقيقية بين العملاء الجدد والعملاء القدماء، وبهذا فإن تقدير التأثير بـ 38 نقطة مئوية قابل للتحدي ولكنة برغم ذلك يؤيد التوقع بوجود تأثير إيجابي ذو دلالة للبرنامج على أية حال.

مشروع المبادرات المحلية، البوسنة والهرسك

قامت الدراسة "تأثير التمويل الأصغر على العملاء في البوسنة والهرسك" (2005م)، لإليزابيث دن باختبار تأثير لعشر مؤسسات للتمويل الأصغر مدعومة من قبل مشروع المبادرات المحلية، الذي تم تنفيذه عام 1996 بمبلغ 21,8 مليون دولار ممولة من البنك الدولي من خلال أقسام المبادرات المحلية في الإتحاد الفيدرالي للبوسنة والهرسك وجمهورية صربيسكا. وكما في تيمور ليستة فقد نمت المنطقة نموا سريعا بعد توقف أعمال العنف حيث تضاعف الدخل المحلي الإجمالي للفرد من السكان في خلال العامين بعد اتفاق دايتون للسلام. وتمكنت هذه الدراسة من تقديم تقديرا أكثر اعتمادا للتأثيرات مستخدمة بيانات طولية حيث تمت مقابلة أصحاب الأعمال من العملاء وغير العملاء عام 2002م ثم أعيدت مقابلاتهم عام 2004م. وتمت مقابلة 2,561 من رجال الأعمال في الدورتين، كان من ضمنهم 1385 عميل، و 289 عميل جديد بينما كان 630 من غير العملاء، الذين جرى فحصهم للتأكد من شبههم بالعملاء. وبالإضافة لذلك فقد أخذ 257 من غير العملاء قروضا بين دورتي البحث مقدمين من خلال ذلك معلومات عن تأثير التمويل الأصغر في مراحله المبكرة. وكان العملاء أعضاء في التمويل الأصغر لمدة 3,6 سنة في المتوسط بينما كان العملاء الجدد أعضاء لمدة عامين في المتوسط، أما أولئك الذين انضموا بين دورتي البحث فقد كانوا أعضاء لمدة عام واحد.

واستخدمت الدراسة التحليل التنازلي للمقارنة بين العملاء وغير العملاء الذين كانوا متشابهين في كثير من المتغيرات الأساسية (مثل العمر، والدخل، والنوع، والتعليم, وكونهم إما مهجرين أو عائدين بتأثير الحرب.)، لتجد أن أسر المشتركين قد زادت من دخلها بحوالي مبلغ 900 ماركا للفرد (كانت 900 ماركا تعادل 570[32] دولار أمريكي تقريبا عام 2004م) أكثر من الأسر من غير العملاء. أما العملاء الجدد (الذين كانوا عملاء لمؤسسات التمويل الأصغر مع بداية الدورة الأولى للبحث) فقد حققوا نتائج كانت حتى أفضل، بمكسب إضافي 1100 ماركا للفرد من الأسرة أكثر من أسر غير العملاء اللاتي كانت تحقق نفس الدخل بداية عام 2002م. وقد استنتجت دن أن هذه الأرقام مذهلة مقارنة بخط الفقر المتمثل في 2200 ماركا لكل فرد.

ووجدت الدراسة أن البرامج قد زادت التشغيل وكذلك رفعت أجور تشغيل الموظفين غير المنزليين، ولكن فقط بين أحدث العملاء (الذين التحقوا بين دورات البحث). وكان حجم التأثير لهؤلاء العملاء زيادة توظيف 14% من الموظفين غير المنزليين وزيادة الأجور المدفوعة بـ 29%. وتميل دن للتفسير نظريا أن هذا النوع من التأثير يحصل مباشرة بعد القرض الأول ويتسطح مع الوقت، ولكن سيكون من اللازم إجراء المزيد من الأبحاث لتأييد مثل هذا الاستنتاج.

ترست سينابي آبا، غانا

[32] المصدر: سي آي إيه كتاب حقائق العالم: http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/bk.html

إن دراسة هيشيجسورين وزملائه عن سينابي آبا ترست بعنوان "نتائج متابعة التأثيرات على عملاء سينابي آبا ترست ، غانا" (2004م) قد قارنت عملاء جدد (في دورة قرضهم الأول) وعملاء متوسطين وعملاء قدماء (في دورتهم الرابعة أو أكثر). وخدم العملاء الجدد كمجموعة المقارنة الأساسية، ولكن كما في بعض الدراسات السابقة، فإنهم لا يمثلوا نقطة أساس حقيقية، لأنهم يمكن توقع أنهم قد تعرضوا لبعض تأثيرات البرنامج. ولكن المشكلة الأكبر تتمثل في الفروق الديموغرافية الكبيرة التي كانت موجودة بين العملاء الجدد والقدماء. حيث كان العملاء القدماء أكبر بعشر سنوات في المتوسط من العملاء الجدد – وهذا يزيد بشكل مؤثر على الفارق في المشاركة في البرنامج. وتعترف الدراسة بهذا، ولكن حينما اتضح أن العملاء يمكن أن يساعدوا أكثر في إتخاذ قرارات الأسرة، لم يكن ممكنا القول إذا ما كان ذلك بسبب المشاركة في البرامج أم أنه كان نتيجة لتطور قدرة النساء الأكبر سنا على المساومة مع تقدمهن في السن. وبشكل مشابه، فحيثما وجدت نسبة مئوية أكبر من العملاء الذين يبادرون بالحديث مع أطفالهم حول مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، لم يكن من الواضح إذا ما كان ذلك بسبب التدريب الذي يقدم لهم، أو أنه ببساطة لأنه أصبح لديهم أطفال في العمر المناسب لمثل هذا القرار.

وأسوأ من ذلك، بينما عاش 48 في المائة من العملاء القدامى في مناطق حضرية، كانت النسبة لدى العملاء المتوسطي المدة والجدد أعلى من ذلك بكثير: 63 في المائة و68 في المائة على التوالي. وهذا مشئوم بشكل خاص لأنه إذا كان العملاء الحضريون أشد فقرا، فيمكن لهذه الحقيقة وحدها أن تفسر لماذا فشلت الدراسة في بيان التأثير على متوسط الأرباح الشهرية. وبالرغم من أن العملاء القدامى كانوا يحققون أعلى الأرباح الشهرية (102 دولار أمريكي مقارنة بـ 87 دولارا للعملاء الجدد)، فإن الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائيا.

القسم 5: التأثيرات الأوسع للتمويل الأصغر

التمكين

كانت هذه الورقة تركز حتى اللحظة على التأثيرات التي يمكن قياسها من خلال التغيرات في الدخل. ويعالج القسم 5 "التأثيرات الأوسع" للتمويل الأصغر، وبعبارة أخرى مثلا التغيرات في تمكين النساء، والتعليم والتغذية. وتعتبر هذه التأثيرات، خاصة تلك غير الملموسة – مثل التمكين – صعبة القياس بشكل خاص، مما يعقد كثيرا عملية مسح التأثيرات. وبعكس التغيرات في الدخل التي يمكن للبرامج فيما يخصها التوجه مباشرة للشرائح الأفقر، من المتوقع أن النساء اللاتي يخترن المشاركة في برامج التمويل الأصغر يكن ممكنات بدرجة أكبر ممن لا يشاركن. وعليه فإن ملاحظة أن العميلات أكثر تمكينا من غير العميلات لن يخبرنا في حد ذاته بالكثير.

ولم يستطع هاشمي وشولر ورايلي في دراستهم "برامج الإقراض الريفي وتمكين النساء في بنجلاديش" (1996م) أن يتخلصوا من مصدر محددات الاختيار ولكنهم خفضوها بالمراعاة الإحصائية للفروق في الصفات الديموغرافية مثل العمر والتعليم والثروة. وقد حسنوا هذه التقنية من خلال قياس مدى تمكين النساء كدالة للزمن الذي تكون فيه النساء مشاركات في برامج مؤسسات التمويل الأصغر (جرامين و بي آر إ سي). وبهذا الأسلوب، تجيب الدراسة على السؤال: ما مقدار التغير في تمكين النساء اللاتي اخترن المشاركة في برامج التمويل الأصغر؟ وعليه فإنه حتى لو كانت المشاركات في برامج التمويل الأصغر أكثر تمكينا في الأصل من غير المشاركات، فقد بينت الدراسة أن مشاركتهن في برامج التمويل الأصغر لها تأثير إيجابي على تمكينهن.

وقد كون هاشمي وشولر ورايلي مؤشرا تجميعيا للتمكين مبني على ثمان عناصر: قابلية التحرك، والأمن الاقتصادي، والقدرة على عمل مشتريات صغيرة، والقدرة على عمل مشتريات أكبر، الدور الذي تلعبه في القرارات الأسرية الكبرى، والحرية النسبية من التسلط في نطاق الأسرة، والوعي السياسي والقانوني، والمشاركة في الحملات السياسية ومظاهرات الاحتجاج. وكانت امرأة تعتبر ممكنة بموجب المؤشر التجميعي إذا حصلت على درجة ممكنة في خمس من العناصر الفرعية الثمانية. وبين 1,225 امرأة تم استفتائهن عام 1992م ، وجد الكتاب مستويات التمكين الممثلة في قائمة 17 معروضة كنسب استفادة (مدى احتمال التمكين مقارنة مع الفئة المرجعية، المجموعة المقارنة) بالنسبة لكل عنصر والدرجة التجميعية.

قائمة 17: نتائج تحليل المربعات الصغرى لتأثير عضوية مؤسسات التمويل الأصغر على تمكين المرأة

	Odds Ratios				
مؤشر التمكين	مدة العضوية (سنوات)	عضوية جرامين	عضوية بي آر إ سي	ليست عضوا وتعيش في قرية جرامين	م
القدرة على الحركة	1.09	1.12	1.76*	1.71*	1.00
الأمان الاقتصادي	1.08	5.18*	2.80*	1.06	1.00
المشتريات الصغيرة	1.12*	3.92*	2.16*	1.25	1.00
المشتريات الكبيرة	1.03	3.65*	3.15*	1.62*	1.00
القرارات العائلية الكبرى	1.19*	3.45*	1.49	1.41	1.00
غير مسيطر عليها من قبل العائلة	1.07	1.28	0.85	1.18	1.00
لديها وعي سياسي وقانوني	1.03	1.84*	2.44*	0.83	1.00
تشارك في الحملات والاحتجاجات	1.12*	1.08	1.36	0.71	1.00
تسهم في دعم الأسرة	1.12*	6.83*	1.94*	1.45	1.00
الدرجة التجميعية للتمكين	1.16*	7.52*	4.51*	2.41*	1.00

* لها دلالة بعد التصحيح للتعليم، والديانة، والعمر، وعدد الأبناء والبنات الأحياء، و الموقع الجغرافي.

وترينا القائمة أن عضوات بنك جرامين يحتمل سبع مرات ونصف أكثر من المجموعة المقارنة أن يتم تمكينهن؛ بينما كان الاحتمال بالنسبة لـ بي آر إ سي 4,5 مرات أكثر من المجموعة المقارنة. ومع ذلك فإن المخاوف المتعلقة بمحددات الاختيار تجعل أكثر النتائج أهمية هي تلك المتعلقة بمدة العضوي، والتي أوضحت تأثيرا إيجابيا ذا شأن لنصف العناصر وللمؤشر التجميعي، مما يعني أن مؤسسات التمويل الأصغر تسببت في زيادة مدى تمكين عضواتها مع الزمن. إلا أن ذلك يجعلنا نطرح السؤال: إذا ما كان تأثير المشاركة خلال الزمن قد أخذ في الاعتبار، فلماذا بقي لمجرد الانتماء إلى أي من جرامين أو بي آر إ سي أهمية؟ إن هذا التأثير المتبقي يعكس محصلة لمحددات اختيار و تأثير التمكين الذي يحدث مباشرة بمجرد الانتماء إلى مؤسسة للتمويل الأصغر. وقد كانت نساء العينة أعضاء لمدة لا تقل عن 18 شهرا؛ وبهذا التحديد للبيانات من غير الواضح مدى التمكين الذي كن يتمتعن به منذ البداية وكم كان ما تمكن من اكتسابه خلال العام والنصف الأولين من العضوية.

وبشكل شبيه فإن النساء اللاتي لم يشاركن كن من المحتمل أكثر من مرتين أن يزداد تمكينهن ببساطه من خلال حظهن في العيش في إحدى قرى جرامين. ويمكن أن يدعو ذلك لافتراض أن عدوى إيجابية من التمويل الأصغر يمكن أن يؤثر في المقاييس السائدة في المجتمعات المحلية، ولكنه يمكن أيضا أن يدل ضمنا على أن جرامين يختار مجتمعات محلية ممكنة أصلا لتنفيذ البرامج. وقد حذر الباحث من أنهم لم يكونوا قادرين على فرز التأثيرات اعتمادا على المعلومات المتاحة.

استخدام وسائل تنظيم النسل

أما الدراسة الثانية لتأثيرات بي آر إ سي فقد أفادت أن الأعضاء الذين استمروا مع بي آر إ سي لأطول مدد (أكثر من أربع سنوات) كانت لديهم أعلى النسب لاستخدام وسائل تنظيم النسل. أما دراسة "مكافحة الفقر بواسطة التمويل الأصغر" فقد وجدت أن القروض المقدمة للنساء تسببت في تخفيض استخدامهن لوسائل تنظيم النسل (بالرغم من أن خاندكر عزا هذه النتيجة إلى محددات الاختيار عندما اتضح له أن النساء اللاتي التحقن بثلاثة من البرامج كن أكثر توجها لاستخدام وسائل تنظيم النسل قبل أن يلتحقن بالبرامج أصلا.) أما القروض المقدمة للرجال من بنك جرامين فقد ثبت أنها تزيد من استخدام وسائل تنظيم النسل. ولسوء الحظ، كما نوقش في قسم 1، فبينما جدد خاندكر أنموذجه ليتمكن من تقديم نتائج أكثر اعتمادا، فلم يقم بذلك حتى الآن بالنسبة لهذه التأثيرات الموسعة. ولهذا فإن النتائج يجب التعامل معها بحرص حتى يتم تحديث هذه الاستنتاجات أيضا.

"تأثير برنامج التمويل الأصغر المركب على تمكين النساء وسلوكهن ألإخصابي في ريف بنجلاديش" (1998م)، لستيل وأمين ونافيد تقدم نظرة أعمق لقضية المدخرات مقابل القروض، وذلك فيما يتعلق بتمكين النساء وخصوبتهن. وقد تمت مقابلة أكثر من 6,000 امرأة من قبل الباحثين عام 1993م، عندما كان برنامج "أنقذوا الأطفال" يوسع منطقة التغطية لمجموعات التوفير وكذلك قد بدأ في التعاون مع إ إس إ ليقدم القروض. كما أن أكثر من 4,000 امرأة تمت إعادة مقابلتهن عام 1995م. وبالنظر في النساء اللاتي يوقعن على اتفاقيات برنامج جديد، تمكنت الدراسة من تأكيد الحاجة للتحكم في المستويات الأولية للتمكين (كما كان هاشمي وزملائه عاجزين عن عمله أعلاه، نتيجة للقصور في بياناتهم) – وهنا أيضا كانت النساء اللاتي يستخدمن

وسائل تنظيم النسل أكثر قبولا للمشاركة في البرامج من غير المستخدمات للوسائل. وتوقع الباحثون أنه حتى بعد التأكد إحصائيا من مسألة الاستخدام القبلي لوسائل تنظيم النسل، فإن المقترضين (الذين بقوا أعضاء لمدة سنة أو أكثر) كانوا من المحتمل 1,8 مرات أكثر أن يستخدموا وسائل تنظيم النسل من المجموعة المقارنة. أما العضوية في مجموعة توفير فلم توجد أنها ذات أي تأثير.

وبالرغم من أن المشاركة الفاعلة تم بيان أنها تزيد من استخدام وسائل تنظيم النسل فإن تحليل العدد الفعلي للولادات في الفترة بين عامي جمع البيانات لم توضح علاقة إحصائية بين أي من الاقتراض والتوفير ومعدلات الخصوبة. وقد برر الباحثون ذلك بأنه بسبب أن البرامج ليس لها تأثير يذكر على التقليل من الرغبة في الإخصاب[33]. وبالإضافة لذلك فإن الدراسة لم تظهر أي تأثير على قدرة النساء على التحرك أو على سلطتهن في اتخاذ القرار، إلا أنها وجدت أن القروض زادت من عدد السنوات التي تعتقد المقترضات أن بناتهن يجب أن يلتحقن فيها بالتعليم، وكذلك العمر الذي يعتقدن فيه أنهن يجب أن يتزوجن. ومرة أخرى فإن العضوية في مجموعات التوفير لم يتضح أن لها تأثير.

الأجور

الفكرة وراء ذلك هي أن التمويل الأصغر، من خلال إيجاد تشغيل ذاتي، يمكن أن يستقطب عدداً كاف من الأشخاص من سوق العمل الريفي ليتسبب في رفع أجور كل الأشخاص الآخرين. (عائلات المقترضين يمكن نظريا أن يحدث لها زيادة مضاعفة إذا ما تمكنت النساء من كسب الأرباح من الأعمال في نفس الوقت الذي تزداد فيه أجور أزواجهن) لكن الإثبات لحدوث ذلك ليس قويا بناء على الأبحاث التي أجريت حتى الآن. وفي "مكافحة الفقر بالإقراض الأصغر، وجد خاندكر أن بنك جرامين فقط قد تسبب في رفع الأجور الريفية، ونكرر هنا بأن الاستنتاجات التي يمكن استقائها من تلك الدراسة محدودة. وفي "نساء في المحور" ذكرت هيلين تود أن معدلات الأجور بين خدم المنازل لم تزدد زيادة تذكر بالنسبة لغير المقترضين. أما "مسح تأثيرات آشا" فقد وجدت أنه بينما كانت معدلات أجور الرجال في قرى آشا الأقدم عي نفس معدلات الأجور في قرى آشا الجديدة، فإن معدلات أجور النساء كانت مرتفعة في القرى القديمة عنها في القرى الحديثة بمقدار 36 في المائة. وهذا الأنموذج يمكن قبوله إلا أنه لم يبذل أي مجهود لمقارنة الظروف السائدة بين القرى. ومن الجائز أن أفضل إثبات يأتي من بيرو حيث بينت دراسة إ آي إم إس لميبانكو أن أنشطة المشاركين كانت تدفع أجورا أعلى من أنشطة غير المشاركين.

[33] مع ذلك فقد بينت الدراسة "تأثير بنك جرامين على وضع النساء الريفيات الفقيرات" لرشيدان رحمان تناقص بلغ 24 في المائة في رغبة الإخصاب لدى نساء جرامين.

التغذية

عادت الدراسة "برامج الإقراض للفقراء والأوضاع الصحية للأطفال في أرياف بنجلاديش" (2003م) لـ بيت وخاندكر وشودوري وميليمت إلى مجموعة بيانات بي آي دي إس الصادرة عن البنك الدولي، والتي فحصناها في قسم 2، متجهين هذه المرة إلى توظيف جزء خاص بالصحة في بيانات المسح. وقد وجد الكتاب تأثيرا واضحا على صحة الأطفال نتيجة لاقتراض النساء، ولكن ليس من اقتراض الرجال، الذي كان له تأثير غير ذي بال بل حتى تأثيرا سلبيا.

قائمة 18: تأثير 10في المائة من الزيادة في القروض

	البنات		الأولاد	
	الطول	محيط الذراع	الطول	محيط الذراع
قروض للنساء	+0.36 cm	+0.45 cm	+0.50 cm	+0.39 cm
قروض للرجال	-0.16 cm*	+0.21 cm	-0.11 cm*	-0.14 cm

* لا تختلف القيمة إحصائيا عن الصفر

الإقراض مع التعليم

قامت منظمة التحرر من الفقر بتطوير طريقة الإقراض مع التعليم، حيث يتم إدخال مقاطع تدريبية عن الصحة وإدارة الأعمال في الاجتماعات العادية التي يقون أثنائها مقترضو التمويل الأصغر بتسديد قروضهم. وتشمل هذه المقاطع الرضاعة من صدر الأم، وتغذية الطفل وإدارة النقود. وقد قام كل من باربارا ماك نيللي و كريستوفر دنفورد وكلاهما من منظمة التحرر من الفقر بالقيام بتقييمين تفصيليين لبرامج الإقراض مع التعليم: "تأثير الإقراض مع التعليم على الأمهات وتغذية أطفالهن الصغار: قروض بنك برا السفلى الريفي مع برنامج التعليم في غانا" (1998م) وكذلك "تأثير الإقراض مع التعليم على الأمهات وتغذية أطفالهن الصغار: قروض سي آر إي سي إي آر مع التعليم في بوليفيا" (1999م). وقد قاست كلتا الدراستان تأثير البرامج برمتها، ليس الإقراض فحسب أو التعليم[34] وحده. وعليه فإن تقديرات التأثير تمثل ليس تأثير التمويل الأصغر فحسب وإنما بعض الإمكانيات التي تتوفر في مجال حي.

وقد قام ماكنيللي ودنفورد بفحص أزواج من الأمهات والأطفال في عامين مختلفين لدراسة تأثير الإقراض مع التعليم على مجموعة من النتائج خاصة تغذية الأطفال. ولم تكن أزواج الأمهات والأطفال هي نفسها في العامين حيث أراد الباحثان أن تكون مجموعتا الأطفال الصغار ينتميان لنفس مجموعة الأعمار. وقد كانت الدراسة متفردة بكونها قامت بتهميش انتشار البرنامج في، مما مكنها من التخلص من تأثير موضعة البرنامج التي تؤثر في دراسات أخرى. ولكنها رغم ذلك لم تتمكن من حل مشاكل محددات الاختيار الذاتي حيث قارنت مشتركين اختاروا الإلتحاق بالبرنامج مع غير مشتركين بالإضافة إلى مجموعة مقارنة من قرى لا يشملها البرنامج. وكما في دراسات أخرى، فحص الباحثون التشابه الديموغرافي للمجموعات الثلاث فوجدوا فروقا طفيفة بينها.

وقد وجدت الدراسة حزمة من التأثيرات الإيجابية على المشتركين مقارنة بالمجموعتين الآخرتين. ففي غانا حقق المشتركون زيادة في الدخل الشهري غير الزراعي بمقدار 36 دولارا، مقابل 18 دولارا فقط لغير المشتركين و 17 دولارا للمجموعة المقارنة. كما أن المشتركات كن أكثر توجها للتغذية الصدرية لأطفالهن ولتأخير إضافة أغذية أخرى إلى وجبات أطفالهن، حتى وصولهم للعمر المثالي (حوالي ستة أشهر). كما أنهن كن أقدر على إدخال أغذية أخرى بكميات ذات أهمية ضمن تغذية أطفالهن الأكبر سنا مثل البقول والسمك والبيض والحليب. وهناك نتيجة أخرى للجلسات التعليمية تتمثل في أن المشاركات كن أقدر على مواجهة جفاف الأطفال بفاعلية من خلال إعطائهم محاليل الإرواء من الفم. ونتج عن هذه التأثيرات فوارق واضحة في الطول بالنسبة للعمر والوزن بالنسبة للعمر بين أطفال المشاركات والأطفال في المجتمعات المحلية المقارنة. .

[34] هناك دراسات أخرى تجرى حاليا لقياس تأثير الإقراض مع التعليم بالمقارنة مع إحتمال الإقراض وحده.

أما في بوليفيا فلم يجد ماكنيللي ودنفورد أية زيادة في الدخل الشهري غير الزراعي للمشتركين، إلا أنهم صادفوا زيادة ذات معنى للأرباح التي تحققها الأسر. حيث تمكنت أسر المشتركين من جني أرباح غير زراعية تزيد خمس مرات عن الأرباح التي تمكنت الأسر المقارنة من تحقيقها. ويمكن أن يعكس هذا مدى منقولية القروض داخل العائلات. وكما في غانا فقد أوضح المشاركون تأثيرات إيجابية مقابل الأسر المقارنة فيما يخص التغذية الصدرية وتغذية الأطفال. ولكن لم يحدث هنا تغيير في النتيجة فيما يتعلق بوضع التغذية مقاسا بالطول بالنسبة للعمر والوزن بالنسبة للعمر. ويمكن أن يرجع ذلك إلى كون السنة السابقة للبحث مثلت موسما زراعيا جيدا بشكل خاص. حيث انخفض جدا عدد العائلات التي تعرضت لفترات جوع من الفئتين المشتركات والأسر المقارنة. أما بين أولئك الذين تعرضوا لموسم جوع فقد كان الاحتمال أقل أن يقوم المشاركون ببيع حيوانات كإستراتيجية لمواجهة الموقف. وقد تسبب التنوع الواسع الذي صادفه الباحثون في بوليفيا في عدد ونوعية الجلسات التعليمية التي قدمت للمشاركين في إضافة صعوبة أخرى للتقييم. وقد اتضح لهم أن الثلث من جمعيات الاقتراض الدين استقبلوا "أفضل" عمليات التعليم نوعية، قد توصلوا إلى نتيجة أفضل بكثير فيما يخص تغذية الأطفال مقاسة على أساس (الوزن بالنسبة للعمر) من أولئك الذين قدم لهم "أسوأ" تعليم، مما يؤشر إلى أن الإقراض مع التعليم، إذا صاحبه تعليم جيد يمكن أن يكون فعالا في هذا الخصوص. ولسوء الحظ، فإن تقسيم المشاركات إلى ثلاث مجموعات، كان حجم العينات أصغر من أن يمكن أن تكون المقارنة حتى بالنسبة لمن استكمل برنامجهم (حالات أفضل التعليم نوعية) مع المجموعة المقارنة.

كما أن الدراسات قامت بقياس مدى تمكين النساء ووجدت تأثيرات إيجابية محدودة في غانا. حيث كان للمقترضات "مساحة قول" أكبر بالنسبة لإلحاق الأطفال بالمدارس وكذلك فيما يخص الاحتمال الأكبر لعضويتهن في مجموعات اجتماعية خارج نطاق الأسرة، وفي مساعدة الصديقات في أعمالهن، وكذلك في تقديم المشورة العملية والصحية للآخرين. وقد طور الباحثون في دراسة بوليفيا مؤشر تجميعي للتمكين، معطين نقطة واحدة لكل من العناصر التالية: 1- عضوية مجموعة أو جمعية 2- مساعدة صديق/صديقة في عمله/ها. 3- تقديم المشورة الصحية أو مشورة التغذية 4- تقديم نصائح عملية.5- التحدث في اجتماعات الجمعية العمومية للمجتمع المحلي. 6- شغل أو الترشيح لمنصب منتخب 7- استضافة احتفال للمجتمع المحلي. ومندرجة قصوى قدرها سبع درجات كانت درجات المشتركين أعلى بوضوح من المقيمين في المجتمعات المقارنة (4,2 مقابل 2,8).

.

القسم 6: العوامل المقررة للتأثير

راجعت الأقسام السابقة تشكيلة واسعة من المواقف كان قد تبين في بعضها أن التمويل الأصغر له تأثير إيجابي، كما تبين في أخرى أن التأثير يبقى غير مثبت. وسيبدأ هذا القسم في استكشاف بعض العوامل التي يمكن أن تساهم في فاعلية التمويل الأصغر. وبالطبع فإن السؤال عما يكون فاعلا أصعب بكثير من السؤال إذا ما كان التمويل الأصغر يعمل، ولكن جل المراجع يعطينا نقاط ارتكاز كافية لجعل النقاش خلاقا. ويمكن أن يعطينا تأكيد ثم تحسين وتصفية هذه العوامل مادة هامة للدراسة لسنوات آتية.

التأثير وعلاقته بالتحكم في القرض

تعلمنا حملة قمة التمويل الأصغر بأن أكثر من 80 بالمائة من المقترضين هم من النساء.[35] وقد كانت العديد من الدراسات التي تمت مراجعتها هنا تتعلق بمؤسسات إقراض أصغر تخدم النساء فقط؛ ولهذا فإنها ليست لديها القدرة أصلا للقيام بمقارنة التأثيرات حسب النوع. إلا أن عدد منها يقوم بذلك ومعظمها تجد تأثيرا أكبر لقروض النساء. ومن الملهم أن أكثر هذه الدراسات اعتمادا، لخاندكر (2005م)وجدت تأثيرا ملحوظا من الإقراض للنساء مقابل أنها لم تجد أي تأثير على الإطلاق لإقراض الرجال. ومع ذلك فهناك دراسة على الأقل (مسح إ إس إ لميكائيل برونتروب وزملائه) أوضحت وجود زيادة أكبر في دخل الرجال عنها في دخول النساء، مما يبرز واحد من العوامل خلف قرارات الكثير من الأسر لتحويل القروض من المرأة المقترضة إلى زوجها – حيث يمكن أن تكون الدخول من أعمال الرجال أكبر.

وتدعم الورقة: "من يأخذ القرض؟ النوع والسلطة والتحكم في استخدام القروض في برامج الإقراض الريفية في بنجلاديش" (1996م) لـ أن ماري جوتس ورينا سن جوبتا هذه الملاحظة، مستندة إلى دراسة آر دي 12 وجدت أن متوسط العائد من استثمارات النساء 145 في المائة بينما عادت استثمارات الرجال بـ 211 في المائة. ويتم الاستشهاد بـ "من يأخذ القرض" خاصة بالنسبة لإحصائها أن 39 في المائة من عينتهم من النساء كن متحكمات قليلا أو لم يكن متحكمات في قروضهن. ورد الفعل السائد يتمثل في الإشارة إلى أنه من المثير للإعجاب أنه في بلد مثل بنجلاديش لازالت نسبة 61 في المائة من النساء متحكمات تماما في قروضهن. وبالرغم من أن الكثير من الناس يصفون ورقتهم هذه بأنها تصل إلى استنتاجات سلبية بوضوح عن مدى تحكم النساء في قروضهن، فإن جوتس وسن جوبتا، يصلون لنفس النتيجة. بينما يبقون متشككين في حول تبعات "تسريب" القروض (نساء يسلمن القروض لأزواجهن)، فإنهما يدعوان للبحث أكثر في تأثيرات هذا التعامل. ويكتبان: "لايمكن

[35] في نهاية عام 2003 كان الرقم 82,5 في المائة، حسب تقرير "حالة الحملة 2004" (بين العملاء الذين كانوا فقراء جدا عندما استقبلوا قرضهم الأول)

الاستنتاج ببساطة أن مجرد التحكم الفردي في قرض يمكن أن يعادل التحكم كما لايمكن اعتبار ظاهرة تحويل القرض في حد ذاته علامة على فقدان سلطة النساء"[36] وهذه نقطة مستديمة العقلانية، وهكذا: ما هو الإثبات؟

وحللت هيلين تود المسألة بالتفصيل في **نساء في المحور**، لتجد أن ربع[37] العملاء في عينتها كن يحولن كل القرض للزوج. وقد وصفت تود أولئك النساء كأكثر النساء طرفية في عينتها؛ ورغم أنهن لا يمثلن سوى 25 في المائة من العينة، فإن 41 في المائة من المقترضات اللائي كن لازلن تحت خط الفقر رغم مرور عشر سنوات على اشتراكهن في البرنامج كن ضمن هذه المجموعة. و قد استشهد جوتس وسن جوبتا بدراسة لروشيدان رحمان التي وجدت أن نساء جرامين اللاتي حولن مجمل القرض لأحد الأقرباء من الرجاء أصبح لديهن مستوى تغذية أفضل، ونقود أكثر تنفق على الملابس والرعاية الصحية من نساء المقترضين من الرجال. و يوحي ذلك بأنه حتى في حالة النساء اللائي كان لديهن أقل تحكم – بمعنى آخر قمن بتحويل كل قيمة القرض – فقد كانت حالتهن افضل مع وجود التمويل الأصغر منها بدونه. ويؤكد هاشمي وزملائه هذا الاستنتاج، ويجدوا أن 36 في المائة من مقترضات جرامين و بي آر إ سي اللائي لا يتحكمن في قروضهن يمكن اعتبارهن ممكنات، مقارنة ب 9 في المائة فقط في القرى المقارنة.

ووجد جوتس وسن جوبتا فوارق واضحة بين مؤسسات التمويل الأصغر موضوع البحث بالنسبة لمدى تحكم عملائهم من النساء في قروضهن. فقد امتلكت 62 في المائة من عميلات جرامين تحكما كليا أو جزئيا مؤثرا في القروض مقابل 10 في المائة فقط في فئة من "يملكن تحكما ضئيلا" أو "ليست لديهن علاقة على الإطلاق". أما تي إم إس فكانت 41 في المائة من عضواتها تمتلكن تحكما كاملا أو جزئيا، و31 في المائة من عضوات آر دي 12- مقابل 28 في المائة فقط بالنسبة لعضوات بي آر إ سي. وقد يوحي ذلك بأن الفروق ربما كانت تعود ببساطة إلى التوجه الإداري لمنظمات تمويل أصغر معينة. ومع ذلك فإن جوتس وسن جوبتا قد أشارا بأنه بينما كان أكثر من 70 بالمائة من عملاء جرامين المقترضين يشتغلون بتربية الماشية، وهو نشاط نسائي تقليديا في بنجلاديش، كانت النساء في منظمات تمويل أصغر أخرى تشتغلن في أنشطة متنوعة أكثر. وقد احتجوا بأنه لن يكون من العدل تخطءة مؤسسات التمويل الأصغر التي شجعت النساء على الاستثمار في أنشطة غير تقليدية.

كما أنهم استشهدوا ببعض الخطوات الإيجابية لمواجهة المشكلة، مثل إصرار بنك جرامين أن الاستثمارات التي تمول من البنك (ماشية وأرض ومساكن) يجب أن يتم تسجيلها باسم المرأة المقترضة. كما أن تي إم إس تطلب من المقترضين تقديم حساب دقيق وحديث العهد لاستخدام القرض- مشجعة النساء على التمسك ببعض التحكم في اتخاذ القرارات، بغض النظر عما إذا كن يدرن الاستثمار.

[36] أن ماري جوتس و سن جوبتا: "من الذي يأخذ القرض؟ النوع، السلطة والتحكم في استخدام القرض في برامج القروض في ريف بنجلاديش" التنمية العالمية 24 رقم 1 (1996م) صفحة 52.

[37] تلاحظ تود أن هذا رقم أكبر مما وجدته دراسات سابقة، زتعتقد أن ذلك يعود لمعرفتها الأدق بالنساء في دراستها، وبالرغم من ذلك ربما كان هناك سببا آخر، حيث كانت النساء في عينة تود عضوات في البرنامج لمدة عشر سنوات. وقد بين جوتس وسن جوبتا أن تحكم النساء في قروضهن يزداد بازدياد مدة العضوية في البرامج، حتى يكن عضوات لحوالي خمس سنوات. وعند تلك النقطة الزمنية، حيث يزداد حجم القرض، يتوفر لدى النساء دافع أكبر لتحويل قروضهن لأزواجهن، مع بدء درجة تحكمهن في التراجع. ولم يجد هاشمي وزملائه ما يؤكد ذلك.

التأثير حسب درجة الفقر عند الإلتحاق بالبرنامج

لقد سبق ورأينا في القسم 1 أن "التمويل الأصغر والفقر: براهين باستخدام بيانات طولية من بنجلاديش" وجدت أن تأثير التمويل الأصغر كان أكبر منه على الفقر المدقع منه على الفقر المتوسط. أما "نضوج التمويل الأصغر الهندي" (2004م) التي قامت بها إدا للأنظمة الريفية فإنها تدعم هذا الاستنتاج، مبينة أنه بينما أفاد العملاء غير الفقراء في اغلب الأحيان عن وجود زيادة في دخل الأسرة مقارنة بغير العملاء، فقد استفاد الفقراء جدا بدرجة قصوى من التمويل الأصغر.

قائمة 19: تصاعد الدخل حسب درجة الفقر (عملاء مؤسسات التمويل الأصغر الهندية)

الأسرة	فقيرة جدا	فقيرة	على خط الفقر	غير فقيرة	الإجمالي
عملاء	41%	46%	48%	65%	52%
غير عملاء	18%	29%	35%	58%	38%
الفارق	+23	+17	+13	+7	+14

وقد وحد المسح الذاتي لبرنامج بي آر إ سي لتأثير البرنامج أنه بينما كان العملاء الذين لا يملكون أي أرض اقل المستفيدين من البرنامج، فإن أولئك المالكين 1-50 دسيمالس من الأرض (الفقراء) كانوا الأكثر استفادة. "متابعة التنوع في امتداد الفقر وتأثير التمويل الأصغر: مقارنة بين الأساليب باستخدام بيانات من بيرو" (2005م) لكوبستيك وزملائه وجدت أن التأثير على النصف الأغنى من عملاء بروموك كان يزيد 80 في المائة على التأثير على النصف الأفقر من العملاء. وفي دراسة اقدم "اللامساواة والتأثير الإستقطابي للإقراض الأصغر: براهين من حزام النحاس في زامبيا" (2002م) وجد كوبستيك أن عملاء سي إي تي زد إ إم تحت خط الفقر قد انتفعوا أكثر بشكل ملحوظ من إتاحة القروض. وبالرغم من ذلك فقد قيمت الدراسة عملاء مضى عليهم عام فقط في البرنامج مما قد لا يتيح الوقت الكافي لظهور التأثيرات "الحقيقية" كما أن سي إي تي زد إ إم كان في ذلك الوقت يعاني من معدل تسرب عال مما كان بالتأكيد سيوجه النتائج.

ومن الواضح أن الإثبات الإجمالي متنوع وأن اكتشافات أكثر ستكون مستحبة للمساعدة في الفصل في هذا النقاش. ولكن السؤال عن أي المجموعات تستفد أكثر من التمويل الأصغر ربما يكون متوها. حيث تبين الأسانيد أن المجموعة الأكثر فقرا تستفيد فعلا من التمويل الأصغر، وهذا يكفي لتبرير قرارات الكثير من البرامج لتقديم الخدمة لهم وتطوير منتجات تناسب إحتياجاتهم.

التأثير حسب الأزمات الأسرية

وجدت هيلين تود في "نساء في المحور" أنه من بين 17 من مقترضي بنك جرامين الذين ظلوا فقراء بعد عقد من الاقتراض، تعرض 10 لمرض عضال في الأسرة في الأعوام الثلاثة السابقة لدراستها. وبالمقارنة فإن 17 في المائة فقط من المقترضين الذين لم يعودوا فقراء تعرضوا لمحنة مشابهة. وحسب تود فإن الأسر التي تعاني من الأزمات كانت غالبا ترغم على بيع أصول للتمكن من تسديد نفقات المعالجة الطبية ولدعم الأسرة التي تناقص دخلها بسبب مرض الزوج أو الزوجة. وقد وجدت أنه من بين الأعضاء الذين ظلوا فقراء، قام 41 في المائة باقتراض أكثر من نصف قروضهم (من مصادر أخرى) قبل أن يستقبلوها أصلا من جرامين. وعندما تسلموا أخيرا قروضهم من جرامين، لم يكن قد بقي ما يكفي لتوظيفه في استثمار منتج، وتواصلت الدورة – وهذا ما كان يفترض أن التمويل الأصغر سيمنعه.

وتبين دراسات أخرى نتائج مختلطة بالنسبة لتأثير الأزمات. ومن المثير أنها دراسة أخرى لهيلين تود"سبل للخروج من الفقر: تأثير مؤسسة شير للتمويل الأصغر المحدودة" هي التي وجدت أنه لا علاقة بين أزمات الأسرة والحركة للخروج من الفقر. وبالرغم من أن 49 في المائة من عملاء شير تعرضوا لأزمة عائلية أو كارثة طبيعية في السنوات الأربع الفائتة (مع تعرض ثلثهم لاثنتين أو أكثر، لم يكن الاحتمال أكبر أو أصغر لتعرضهم لزيادة أو نقص الفقر. وقد بررت تود نجاحهم بمعدلات توفيرهم غير العادية. أما "موريس رازق: مسح مؤقت للتأثير" فإنها تدعم اكتشافات تود السابقة من "نساء في المحور" (مستخدمة هذه المرة حجم عينة أكبر). أما العملاء الذين بقوا فقراء جدا، فقد وجد أنهم تقريبا أنفقوا نفس المبالغ على الأزمات

الأسرية والالتزامات التي أنفقها متوسطو الفقر أو من ليسوا فقراء من العملاء (120 دولار مقابل 116 دولار)وبالرغم من ذلك ففيما بين العملاء الذين واجهوا مرضا خطيرا في العائلة بالإضافة لحالة وفاة بقي 60 في المائة منهم فقراء جدا في مقابل 40 في المائة فقط من أولئك الذين واجهوا مرضا خطيرا فحسب. وتعزز هذه النتائج أنه لازال ضروريا أن يتم تطوير منتجات جديدة للادخار و والتأمين للفقراء.

التأثير حسب أنموذج الإقراض

تنحصر البيانات بالهند، ولكن الحجم المهول للسوق الهندية و مضامين المكتشفات في المناطق الأخرى تجعل مراجعة البراهين عملا مستحقا. وتختبر دراسة "نضوج التمويل الأصغر الهندي" الفروق في النتائج بين عملاء تلقوا الخدمة من مؤسسات تعمل بأسلوب "جرامين" وجماعات للمساعدة الذاتية.[38] وتعتبر جمعيات المساعدة الذاتية هي الأنموذج السائد للتمويل الأصغر فلي الهند، وعي تشبه بنوك القرى، وتقوم باستقطاب مجموعات أكبر مكونة من 15-20 امرأة يتعاملن مع حساب بنكي مشترك ويقمن بالتوفير والاقتراض فيما بينهن. وغالبا ما يكن منظمات في "اتحادات" من مجموعات المساعدة الذاتية ذات حجم أكبر. ويبدو أن الأنموذجين يتعاملا مع أنماط متشابهة من العملاء: 43 في المائة من كلاهما كانوا تحت خط الفقر، بينما كان 11 في المائة من عملاء مجموعات المساعدة الذاتية و8 في المائة من عملاء جرامين فقراء جدا. وتبين القائمة 20 أن أنموذج جرامين يبدو أكثر فاعلية في تخفيض الفقر على عدة مستويات.

قائمة 20: تأثيرات التخفيف من الفقر حسب أنموذج مؤسسة التمويل الأصغر

أسر العملاء	جمعيات الدعم الذاتي	أنموذج جرامين
الزيادة المعلنة في دخل الاستثمار	55%	82%
الزيادة المعلنة في دخل الأسرة	41%	70%
الأصول المنتجة المضافة في العامين الأخيرين	23%	51%
توافر مصادر عديدة للدخل	67%	82%
مؤسسة المقترض توظف عاملين من خارج الأسرة	4%	6%

[38] اشتملت الدراسة على 2,447 من المبحوثين (عملاء وغير عملاء ومتسربين) من 9 مؤسسات تمويل أصغر تابعة لجمعيات مساعدة ذاتية، 1,950 مبحوثا من ست مؤسسات للتمويل الأصل على نسق جرامين.

قسم 7: خاتمة

هل يعمل التمويل الأصغر؟ إن هذا الاستعراض للمراجع يقدم أفقا واسعا لإثبات أن برامج التمويل الأصغر يمكنها أن تزيد الدخول وتنتزع الأسر من وهدة الفقر. ويمكن لإتاحة التمويل الأصغر أن تحسن تغذية الأطفال، وأن تزيد من معدلات التحاقهم بالمدارس ضمن الكثير من النتائج الأخرى. إلا أنه سيكون مبالغة أن نصدر حكما قاطعا فحواه أن "التمويل الأصغر يعمل" وذلك لسبب بسيط هو أنه لا يوجد "تمويل أصغر" نمطي واحد لاختباره. وتقدم مؤسسات التمويل الأصغر المختبرة في هذه الورقة تشكيلة من الخدمات لأصناف مختلفة من العملاء، وتعمل في مناطق مفرطة في التباين. ولا يمكن أن يقال شيء، بغض النظر عن مدى الفاعلية ، للإجابة الناجعة عن السؤال حول إذا ما كان التمويل الأصغر يصلح كإستراتيجية للتخفيف من الفقر على أساس عالمي. فمثلا شخص يهتم بشكل خاص بتأثير التمويل الأصغر على تنظيم الأسرة، أو على النساء في شرق أوروبا يمكن أنه سيتوصل إلى استنتاجات مختلفة من البراهين (المحدودة) المتاحة. وحيثما يجد مسح للآثار أن برنامجا بعينه للتمويل الأصغر يعمل جيدا بشكل خاص أو لا يعمل على الإطلاق، يكون من المهم التيقن من ماهية ما تم فحصه فعلا - قروض في محيط مديني أم ريفي، للنساء أم للرجال، للفئات الأشد فقرا أم لمن لم يكونوا على هذا القدر من الفقر ...وهلم جرا.

وعلى الإجمال فإن البراهين تؤشر في اتجاهين: 1) هناك الكثير مما يثير الحماس و 2) هناك الكثير مما يتوجب اكتشافه عن الطرق الكثيرة التي تجعل التمويل الأصغر يعمل أو لا يعمل بالنسبة للأنماط المختلفة من العملاء. إن هذا التقديم والفحص المختصر لهذا الشق العريض من أهم المراجع يجعل من الواضح أنه ليس من دراسة كاملة، والكثير منها يعاني من عيوب منهجية خطيرة. ومع ذلك سيكون من الصعب عند قراءة كل النتائج الإيجابية التي حوتها هذه العشرات من الدراسات – مع ملاحظة ندرة الحالات التي وصلت فيها مجموعات المقارنة لنتائج أفضل من العملاء – بدون ترسخ الشعور بأن التمويل الأصغر أداة فاعلة لإزالة الفقر.

ومن الوجهة الأخرى وباعتبار كل الطرق التي رأينا، والتي يمكن للفروق الدقيقة بين العملاء ومجموعات المقارنة أن تؤثر على الاستنتاجات التي نصل إليها، فإن البراهين مهما بلغت درجة إقناعها تظل غير جيدة بما فيه الكفاية. وستكون الفائدة هائلة بالنسبة لمجمل الصناعة إذا ما تسنى نشر أول دراسة لا تقبل الجدال. والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك تتمثل في محاولات تأكيد عشوائية. ولحسن الحظ، فإن الدراسة الأولى من هذا النوع قد تم الشروع فيها فعلا. وبينما يمكن أن يتركز التوظيف الأول للتقييم العشوائي على إثبات فعالية برامج التمويل الأصغر، فإن مديري مؤسسات التمويل الأصغر، باعتبارهم مستهلكي معلومات، يمكن أن يبدؤوا قريبا جدا في طلب إجراء محاولات عشوائية ليتمكنوا من قرارات إدارية واعية.

البرهان أم التحسين: رأب الصدع

ركز الجزء الأكبر من تواصلي مع متخصصي التأثير في هذا الموضوع على الفجوة المحسوسة بين أولئك الذين يوظفون التقنيات الكمية لقياس تأثيرات أي مؤسسة للتمويل الأصغر، وأولئك الذين يفضلون "إدارة الأداء الإجتماعي" التي يدعمها برنامج *Imp-Act*. وتؤكد المجموعة الأخيرة على أهمية تفهم احتياجات العملاء لتصميم خدمات تشبع هذه الاحتياجات. ويتعللون بأن مؤسسة التمويل الأصغر لابد لها من القيام بالآتي لتحقيق هذا الهدف:

- الرصد المنظم لكيفية تغير هيئة عملائهم
- الرصد المنظم لماذا يترك بعض الناس البرنامج
- أبحاث متابعة (دراسة السوق الواعية للفقر والنوع) حول مدى رضا العملاء عن الخدمات.

وقد كون برنامج *Imp-Act* جسم واسع من أبحاث الانجاز الاجتماعي، تمت مناقشة أمثلة منها في كتابهم الجديد، ***نقود لها رسالة***. وبما أن دراسات الـ *Imp-Act* تركز على تحسين أداء أعضائها من مؤسسات التمويل الأصغر، فإنها أقل اهتماما بإثبات تأثير البرامج لجمهور التمويل الأصغر. ولهذا تقوم القليل منها فقط بتوظيف مجموعات مقارنة لقياس التأثير بالمعنى الأكاديمي للكلمة: النتيجة التي وصل اليها العملاء مقابل النتيجة التي كانوا سيصلون إليها لو لم يشاركوا في البرنامج. وكما رأينا في قسم 1، فإن مؤشرات بنك جرامين العشرة مفيدة لإدارة الأداء الاجتماعي (سيقترح أعضاء *Imp-Act* مجموعة إضافية متنوعة من الأدوات لمساعدة جرامين في فهم أي من عملائه يتجاوز الفقر وأيهم لا يفعل - ولماذا) ولكنها لا تخبرنا الكثير عما كان سيحدث للعملاء في حالة عدم وجود البنك.

ومع ذلك، فبينما يمكن لمعسكر *Imp-Act* أن يرى نفسه مخالفا لمعسكر "اختبار النتائج"، فإن هناك تداخل هام بين تلك الآراء. حيث طالبت المجموعة الأخيرة بنوعية عالية (يفضل أن تكون عشوائية) من التقييمات لتأثيرات مختلف تصميمات المنتجات وعمليات المشاريع. وتظل تأثيرات المنتجات والسياسات المختلفة عبارة عن ***نتائج***، وهذه يتسنى فحصها بدقة، وتقديم معلومات عامة لإدارات مؤسسات التمويل الأصغر عن أي العمليات تحقق اكبر تأثير للأنماط المختلفة من العملاء. وقد دعا أعضاء *Imp-Act* لنفس هذا الشيء بالضبط، ولكنهم فقط وظفوا أساليب توجهها نوعي أكثر. وهم يجادلون بحق بأنه بالرغم من أن نفقات الدراسات الكمية الدقيقة يمكن أن تكون أقل مما يتوقع البعض، إلا أنها لا تزال بعيدة عن متناول الكثير من مؤسسات التمويل الأصغر الصغيرة. ويمكن أن يكون أفضل الخيارات للكثير من مديري مؤسسات التمويل الأصغر في هذه الحالة هو توظيف إدارة الأداء الإجتماعي وكذلك أن يتابع الأبحاث ليتعلم من الأفضل من الدراسات، ومن ثم يقرروا بأنفسهم أي الاستنتاجات تقدم معلومات يمكن أن تكون صحيحة بالنسبة لوضعهم الخاص. ويمكن أن تكون "الترجمة" للنتائج التقنية القياسية الاقتصادية إلى لغة الممارسين مفيدة بشكل خاص في هذا المجال.

المراجع

Alexander, Gwen, "An Empirical Analysis of Microfinance: Who are the Clients?" Paper presented at 2001Northeastern Universities Development Consortium Conference, 2001.

Armendáriz de Aghion, Morduch, Beatriz, and Jonathan, *The Economics of Microfinance.* Cambridge, MA: The MIT Press, 2005.

Barnes, Carolyn, "Microfinance Program Clients and Impact: An Assessment of Zambuko Trust, Zimbabwe." Washington, D.C.: AIMS, 2001.

Barnes, Carolyn, Gaile, Gary and Kimbombo, Richard "Impact of Three Microfinance Programs in Uganda." Washington, D.C.: AIMS, 2001.

Brüntrup, Michael, Alauddin, S.M., Huda, Afroz, and Rahman, Mizanur, "Impact Assessment of ASA." Dhaka, Bangladesh: The Association for Social Advancement, 1997.

Chen, Martha A., and Snodgrass, Donald, "Managing Resources, Activities, and Risk in Urban India: The Impact of SEWA Bank." Washington, D.C.: AIMS, 2001.

Cheston, Susy, and Reed, Larry, "Measuring Transformation: Assessing and Improving the Impact of Microcredit." Washington, D.C.: Microcredit Summit Campaign, 1999.

Coleman, Brett, "The Impact of Group Lending in Northeast Thailand." *Journal of Development Economics* 60,(1999): 105-42.

Coleman, Brett, "Microfinance in Northeast Thailand: Who Benefits and How Much?" Manila: Asian Development Bank, 2002.

Copestake, James, "Inequality and the Polarizing Impact of Microcredit: Evidence from Zambia's Copperbelt." *Journal of International Development* 14 (2002): 743-755.

Copestake, James, Bhalotra, Sonia and Johnson, Susan, "Assessing the impact of microcredit: A Zambian case study." *Journal of Development Studies* 37 No. 4 (2001): 81-100.

Copestake, J., Dawson, P, Fanning, J-P., McKay, A, and Wright-Revolledo, K., "Monitoring Diversity of Poverty Outreachand Impact of Microfinance: A Comparison of Methods Using Data From Peru." *Development Policy Review* 23 No. 6 (2005): 703-723.

Copestake, James, Greely, Martin, Johnson, Sue, Kabeer, Naila and Simanowitz, Anton, *Money with a Mission Volume 1: Microfinance and Poverty Reduction*. Warwickshire, UK: ITDG Publishing, 2005.

Daley-Harris, Sam, "State of the Microcredit Summit Campaign Report 2003." Washington, D.C.: Microcredit Summit Campaign, 2003.

Formatted: Right-to-left, Indent: Before: 0 pt, Hanging: 36 pt

Daley-Harris, Sam, "State of the Microcredit Summit Campaign Report 2004." Washington, D.C.: Microcredit Summit Campaign, 2004.

Dunn, Elizabeth "Research Strategy for the AIMS Core Impact Assessments." Washington, D.C.: AIMS, 2002.

Dunn, Elizabeth "Impacts of Microcredit on Clients in Bosnia and Herzegovina." Foundation for Sustainable Development of the Federation of Bosnia and Herzegvonia and Republika Srpska Development and Employment Foundation, 2005.

Dunn, Elizabeth, and Arbuckle, J Gordan, Jr.,"The Impacts of Microcredit: A Case Study from Peru." Washington, D.C.: AIMS, 2001.

EDA Rural Systems, "The Maturing of Indian Microfinance." New Delhi, 2004.

Edgcomb, Elaine, and Garber, Carter, "Practitioner-Led Impact Assessment: A Test in Honduras." Washington, D.C.: AIMS, 1998.

Faisel, Arjumand, "Impact Assessment of Kashf's Microfinance and Karvaan Enterprise Development Programme." Islamabad: Arjumand and Associates, 2004.

Gibbons, David, ed., "Moris Rasik: An Interim Impact Assessment." Manuscript, 2005.

Goetz, Anne Marie, and Gupta, Rina Sen G, "Who Takes the Credit? Gender, Power, and Control Over Loan Use in Loan Programs in Rural Bangladesh." *World Development* 24 No.1 (1996): 45-63.

Hashemi, Syed, "CGAP Focus Note 21: Linking Microfinance and Safety Net Programs to Include the Poorest: The Case of IGVGD in Bangladesh." Washington, D.C.: Consultative Group to Assist the Poor, 1996.

Hashemi, Syed, R. Schuler, Sidney S., and Riley, Ann P., "Rural Credit Programs and Women's Empowerment in Bangladesh." *World Development* 24 No.4 (1996): 635-653.

Hishigsuren, Gaamaa, Beard, Brian, Opportunity International, Opoku, Opoku and Sinapi Aba Trust, "Client Impact Monitoring Findings from Sinapi Aba Trust, Ghana." Oak Brook, IL: Opportunity International, 2004

Hossain, Mahabub, "Credit for the Alleviation of Rural Poverty: The Grameen Bank in Bangladesh." Washington, D.C.: IFPRI, Research Report No. 65 1988.

Hossain, Mahabub and Diaz,Catalina P., "Reaching the Poor with Effective Microcredit: Evaluation of a Grameen Bank Replication in the Philippines." Los Baños, Philippines: International Rice Research Institute, 1997.

Formatted: Font: 12 pt, Complex Script Font: 12 pt

Hulme, David, Northeastern Universities Development Consortium Conference "Impact Assessment Methodologies for Microfinance: A Review." Washington, D.C.: AIMS,1997.

Husain, A. M. Muazzam, ed., "Poverty Alleviation and Empowerment: The Second Impact Assessment Study of BRAC's Rural Development Programme." Dhaka, Bangladesh: BRAC, 1998.

Kaboski, Joseph and Townsend, Robert, "Policies and Impact: An Analysis of Village-Level Microfinance Institutions." Journal of the European Economic Association 3 No. 1(2005): 1-50.

Karlan, Dean, "Microfinance Impact Assessments: The Perils of Using New Members as a Control Group." *Journal of Microfinance* 3 No. 2 (2001): 76-85.

Khandker, Shahidur, *Fighting Poverty with Microcredit*. Dhaka, Bangladesh: University Press Limited, 1998.

Khandker, Shahidur, "Micro-Finance and Poverty: Evidence Using Panel Data from Bangladesh." *World Bank Economic Review*, forthcoming, 2005.

Littlefield, Elizabeth, Morduch, Jonathan, and Hashemi, Syed "CGAP Focus Note 24: Is Microfinance an Effective Strategy to Reach the Millennium Development Goals?" Washington, D.C.: Consultative Group to Assist the Poor, 2003.

Manroth, Astrid "How Effective is Microfinance in CEEC and the NIS? A Discussion of Impact Analysis to Date." Washington, D.C.: AIMS, 2001.

Microcredit Summit Campaign, "State of the Microcredit Summit Campaign Report 2000." Washington, D.C.: Microcredit Summit Campaign, 2000.

MkNelly, Barbara and Dunford, Christopher, "Impact of Credit with Education on Mothers and Their Young Children's Nutrition: Lower Pra Rural Bank Credit with Education Program in Ghana." Davis, California: Freedom from Hunger, 1998.

MkNelly, Barbara and Dunford, Christopher, "Impact of Credit with Education on Mothers and Their Young Children's Nutrition: CRECER Credit with Education Program in Bolivia." Davis, California: Freedom from Hunger, 1999.

MkNelly, Barbara, and Karen Lippold, "Practitioner-Led Impact Assessment: A Test in Mali." Washington, D.C.: AIMS, 1998.

Morduch, Jonathan, "Does Microfinance Really Help the Poor? New Evidence from Flagship Programs in Bangladesh." Princeton University working paper, 1998.

Morduch, Jonathan and Haley, Barbara, "Analysis of the Effects of Microfinance on Poverty Reduction." NYU working paper, 2001.

Formatted: Font: 12 pt, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Complex Script Font: 12 pt

Mustafa, Shams et al., "Beacon of Hope an impact assessment study of BRAC's Rural Development Programme." Dhaka, Bangladesh: BRAC, 1996.

Neponen, Helzi, "ASA-GV Microfinance Impact Report 2003." Trihcirappalli, India: The Activists for Social Alternatives, 2003.

Pitt, Mark, "Reply to Jonathan Morduch's "Does Microfinance Really Help the Poor? New Evidence from Flagship Programs in Bangladesh." Working Paper, Brown University, 1999.

Pitt, Mark and Khandker, Shahidur ,"The Impact of Group-Based Credit Programs on Poor Households in Bangladesh: Does the Gender of Participants Matter?" *Journal of Political Economy* 106 No. 5 (1998): 958-996.

Pitt, Mark, Khandker Shahidur, Chowdhury, Omar Haider and Millimet, Daniel, "Credit Programs for the Poor and the Health Status of Children in Rural Bangladesh." International Economic Review 44 No. 1 (2003): 87-118.

Rahman, Rushidan Islam, "Impact of Grameen Bank on the Situation of Poor Rural Women." In Rahman et al., eds.: *Early Impact of Grameen: A Multi-Dimensional Analysis: Outcome of a BIDS Research Survey*. Dhaka, Bangladesh: Grameen Trust, 1986.

Steele, Fiona, Amin, Sajeda, and Naved, Ruchira T. , "The Impact of an Integrated Micro-credit Program on Women's Empowerment and Fertility Behavior in Rural Bangladesh." Population Council, 1998.

Todd, Helen, *Women at the Center*. Dhaka, Bangladesh: University Press Limited, 1996.

Todd, Helen, "Poverty Reduced Through Microfinance: The Impact of ASHI in the Philippines." Washington, D.C.: AIMS, 2000.

Todd, Helen, "Paths out of Poverty: The Impact of SHARE Microfin Limited in Andhra Pradesh, India." Unpublished Imp-Act report, 2001.

Tsilikounas, Caroline, "ICMC and Project Enterprise Bosnia and Herzegovina." Washington, D.C.: AIMS, 2000.

Formatted: Heading 1, Right-to-left

عن مؤسسة جرامين – الولايات المتحدة الأمريكية

مؤسسة جرامين – الولايات المتحدة الأمريكية هي منظمة حديثة عالمية مليئة بالقوة والنشاط، تقوم بتوظيف أداة فاعلة هي ***التمويل الأصغر***، لتمكين أفقر فئات الدنيا من الهروب من الفقر. وفي مدة لم تتجاوز السبع سنوات، تمكنت مؤسسة جرامين- الولايات المتحدة الأمريكية من تأسيس شبكة عالمية يرتبط بها 52 منظمة شريكة في 22 دولة تمكنت من التأثير في أكثر من سبعة ملايين إنسان في آسيا وأفريقيا والأمريكتين والشرق الأوسط. ورسالة المنظمة هي تمكين أفقر فقراء العالم ليرفعوا أنفسهم فوق خط الفقر محتفظين بكرامتهم، من خلال إتاحة الخدمات المالية والمعلومات لهم. ونحن نقدم الدعم المالي، والتقني، والبشري لمؤسسات الإقراض الأصغر والمبادرين الاجتماعيين الذين يسعون لتقليد أسلوب بنك جرامين، أو لتطوير برامج قائمة لتمكينها من تقديم الخدمات المالية للفقراء.

أما مركزنا "***مركز جرامين التقني***" فإنه يسخر قوة التكنولوجيا لإزالة الفقر ولدعم قوة التمويل الأصغر. وهو يفتح مجالا لا مثيل له كفرصة لتحسين حياة أفقر فقراء العالم. وبهذا المدخل إلى عصر المعلوماتية، يمكن للناس في أفقر قرى العالم أن يصنعوا لأنفسهم فرصا اقتصادية ويعالجوا بشكل أفضل احتياجات مجتمعاتهم المحلية.

ومن الجوانب الحاسمة تطوير أساليب مبتكرة للحصول على مصادر مالية للتمويل الأصغر. ومن خلال ***برنامجنا لأسواق رأس المال***، تقدم مؤسسة جرامين – الولايات المتحدة الأمريكية فرص استثمار للقطاع التقليدي لأسواق المال الخاص تكون داعمة لحركة التمويل الأصغر. وتوحي النتائج الأولية بأن أسواق رأس المال والمستثمرين الاجتماعيين سيضحون مساهمين كبار في نمو ونجاح صناعة التمويل الأصغر.